# سياسة

# جمهورية الصين الشعبية تجاه القوميات

منشورات مكتبة النور – بغداد

مطبعة النجوم – بغداد

مكتبة ماو تسي تونغ للعرب
https://sites.google.com/site/maoforarab

نسخه للإنترنت الصوت الشيوعي
https://sites.google.com/site/communistvoice
communistvoice@yahoo.com

# المحتويات

# منهاج الجمهورية الشعبية الصينية العام
# في تطبيق الحكم الذاتي للقوميات

أقرته حكومة الشعب المركزية في ٩ آب ١٩٥٢

## الفصل الأول

مبادىء عامة

المادة (١) وضع هذا المنهاج وفق مباديء المواد ٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣ من المنهاج العام للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني[١].

المادة (٢) كل منطقة قومية متمتعة بالحكم الذاتي جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية اشعبية الصينية. وجهاز الحكم الذاتي لأية منطقة متمتعة بالحكم الذاتي

---

[١] - المادة ٩: تتمتع كافة القوميات الموجودة ضمن حدود الجمهورية الصينية بحقوق وعليها واجبات متساوية.
المادة ٥٠: تتساوى كافة القوميات الموجودة ضمن حدود الجمهورية الشعبية الصينية. وستقيم هذه القوميات الوحدة والتعاون المتبادل فيما بينها وتقاوم الامبريالزم واعداءها المشتركين في الداخل بحيث تصبح الحكومة الشعبية الصينية عائلة أخوية تعاونية جبارة تضم كافة قوميات الصين، انها ستعارض شوفينية القومية الكبرى والشوفينية القومية المحلية. وستمنع كافة الاعمال التي يشم منها رائحة التمييز او الاضطهاد او شق وحدة شتى القوميات.
المادة ٥١: حيثما تتركز أقلية فانها تمارس الحكم الذاتي في منطقتها وتقيم من اجهزة الحكم الذاتي ما يتفق وضخامة سكان منطقتها. وحيث تعيش قوميات متعددة سوية وفي مناطق الحكم الذاتي للاقليات القومية سترسل كل قومية عددا من ممثليها الى أجهزة الدولة المحلية يتناسب مع عدد سكانها.
المادة ٥٢: يحق لكافة الأقليات القومية الموجودة ضمن حدود الجمهورية الشعبية الصينية الالتحاق بجيش التحرير الشعبي وتنظيم قوى أمن جمهورية شعبية محلية وفقا لنظام الجيش الموحد في الدولة.
المادة ٥٣: تتمتع كافة الأقليات القومية بحرية لغاتها المنطوقة والمكتوبة وصيانة واصلاح تقاليدها وعاداتها ومعتقداتها الدينية. وستقدم الجمهورية الشعبية العون لجماهير الأقليات القومية الواسعة من أجل تطوير عملها الانشائي السياسي والاقتصادي والثقافي والتربوي.

انما هو حكومة محلية تقودها الحكومة الشعبية المجاورة الأعلى منها مستوى تحت قيادة الحكومة الشعبية المركزية.

المادة (٣) ان المنهاج العام للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني هو الخط العام الذي تتحد بموجبه كافة قوميات الجمهورية الشعبية الصينية في نضالها المشترك في هذه المرحلة. كما سيقوم شعب كل منطقة قومية متمتعة بالحكم الذاتي بادارة شؤون قوميته الداخلية مسترشدا بهذا الخط العام.

# الفصل الثاني

## المناطق ذات الحكم الذاتي

المادة (٤) حيث تتركز الأقليات القومية يمكن إقامة الأنواع التالية من مناطق الحكم الذاتي وفقا للعلاقات القائمة بين قوميات تلك المنطقة و وفقا لظروف التقدم الاقتصادي المحلي مع مراعاة الاساس التاريخي مراعاة تامة.

١- مناطق حكم ذاتي تقام على أساس منطقة تسكنها أقلية قومية واحدة.
٢- مناطق حكم ذاتي تقام على أساس منطقة تسكنها أقلية قومية واحدة كبيرة وتضم بعض مناطق تسكنها أقايات قومية أخرى قليلة السكان جدا والتي تتمتع بدورها بالحكم الذاتي في مناطقها.
٣- مناطق حكم ذاتي تقام بالاشتراك على أساس منطقتين أو أكثر تقطن كل منها أقلية قومية مغايرة. وتعتمد إقامة مناطق حكم ذاتي قومية منفصلة أو مشتركة على ظروف المناطق المعنية الفعلية وعلى رغبات القوميات المعنية.

المادة (٥) قد تضم كل منطقة حكم ذاتي قومية وفقا لمتطلباتها الاقتصادية والسياسية أو غيرها وبعد مراعاة الأساس التاريخي مراعاة تامة مدنا أو اصقاع تقطنها قومية «الهان» (وهي أكبر قوميات الصين وهي تدعى عادة الصينية – المترجم الى الانكليزية.) حيث تتركز قومية الهان ضمن حدود منطقة حكم ذاتي قومية، فلا ضرورة لاقامة منطقة حكم ذاتي هناك بل تكون أجهزة الدولة هناك شبيهة بما يتخذ عادة في بقية انحاء القطر. أما حيث يتركز عدد كبير من قومية الهان تركزا غير عادي ضمن حدود منطقة حكم ذاتي قومية فتقام حكومة ديمقراطية من القوميات.

المادة (٦) تُعَيَّن حدود كل منطقة حكم ذاتي قومية بشكل مناسب وفق مباديء المادتين ٤ و ٥ من هذا المنهاج العام. فان تعذر تعيين حدود منطقة حكم ذاتي قومية بشكل مناسب عند إقامتها فتُتَخَذ بعض الترتيبات الوقتية ريثما يتم تحديدها في المستقبل.

المادة (٧) يكون وضع منطقة الحكم الذاتي القومية الاداري شبيها بوضع الهسيانغ (أو القرية) ، أو اللواء أو المنطقة الخاصة أو أعلى من ذلك وفقا لضخامة سكان أرضها وعوامل أخرى.

المادة (٨) عند تسمية منطقة الحكم الذاتي القومية يجب تثبيت اسم القومية إلى جانب الاسم الجغرافي للمنطقة. والاستثناءات مسموحة في حالات خاصة.

المادة (٩) عند تعيين حدود منطقة حكم ذاتي قومية وتقرير وضعها الاداري وتسميتها تُقدم الاقتراحات على أساس المشاورات بين الحكومة الشعبية الأعلى وممثلي القومية أو القوميات المعنية. ثم ترفع هذه الاقتراحات إلى الحكومة الشعبية الأعلى مستوى للمصادقة عليها. وفي حالة منطقة الحكم الذاتي القومية من مستوى اللواء فما فوق ترفع هذه الاقتراحات إلى المجلس الاداري الحكومي التابع للحكومة الشعبية المركزية للمصادقة عليها. كما ان كل الاقتراحات تُرفَع بعد مصادقة الحكومات الشعبية المحلية عليها عن طريق تسلسل الحكومات في مستوياتها إلى المجلس الاداري الحكومي لتسجيلها.

## الفصل الثالث

### أجهزة الحكم الذاتي

المادة (١٠) إن جهاز الحكم الذاتي في منطقة الحكم الذاتي القومية هو جهاز الدولة لشعب تلك المنطقة.

المادة (١١) يقام جهاز الحكم الذاتي في منطقة الحكم الذاتي القومية وفق مباديء المركزية الديمقراطية الأساسية و وفق نظام المؤتمرات الشعبية.

المادة (١٢) تتألف الحكومة الشعبية لمنطقة حكم ذاتي قومية بالدرجة الرئيسية من أعضاء القومية أو القوميات المتمتعة بالحكم الذاتي في المنطقة، مع مساهمة

عدد مناسب من أعضاء الأقليات القومية الأخرى وقومية الهان القاطنين في المنطقة ذاتها.

المادة (١٣) يتعين جهاز الحكم الذاتي الأعلى لمنطقة الحكم الذاتي القومية الذي يخضع له كل جهاز حكم ذاتي بالوضع الاداري لتلك المنطقة. والاستثناءات مسموحة في حالات خاصة.

## الفصل الرابع

### حقوق الحكم الذاتي

المادة (١٤) يتعين الشكل الفعلي الذي يتخذه جهاز منطقة الحكم الذاتي القومي وفق رغبات أغلبية القومية أو القوميات المتمتعة بالحكم الذاتي في المنطقة ورغبات القادة المحليين المرتبطين بالشعب.

المادة (١٥) لجهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية استعمال أعم اللغات في تلك المنطقة واسطة الرئيسية في ممارسة سلطاته. أما حين يمارس جهاز الحكم الذاتي سلطته على قومية لا تالف هذه اللغة فيجب استخدام لغة القومية الاخرى أيضا.

المادة (١٦) لجهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية استعمال لغة القومية (أو القوميات) المكتوبة والمنطوقة في تلك المنطقة لرفع مستواها الثقافي والتربوي.

المادة (١٧) لجهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية اتخاذ الخطوات الضرورية لتدريب كوادر من بين قوميات المنطقة ممن يتوفر لديهم الشعور الوطني العالي ويتصلون اتصالا وثيقا بالسكان المحلين.

المادة (١٨) تجري الاصلاحات الداخلية في منطقة حكم ذاتي قومية وفق رغبة أغلبية الشعب والقادة المحليين الوثيقي الصلة بالشعب.

المادة (١٩) لجهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية ادارة أموال المنطقة، تحت سيطرة الدولة المالية الموحدة وضمن نطاق تحدده الحكومة الشعبية المركزية والحكومات الشعبية المحلية الأعلى منه.

المادة (٢٠) لجهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية أن يطور اقتصاد المنطقة تطورا حرا وفق النظام الاقتصادي الموحد ومشروع الدولة للبناء الاقتصادي.

المادة (٢١) لجهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية اتخاذ الخطوات الضرورية والمناسبة لتطوير الخدمات الثقافية والتربوية والفنية والصحية لمختلف القوميات القاطنة في المنطقة.

المادة (٢٢) لجهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية تنظيم قوى أمنه المحلية الخاصة والميليشيا ضمن نظام الدولة العسكري الموحدة.

المادة (٢٣) لجهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية سن قوانين خاصة للمنطقة على أن تتمشى هذه القوانين مع قوانين ومراسيم الحكومة الشعبية المركزية والحكومات الشعبية الأعلى منها. وان تكون ضمن صلاحيات الحكم الذاتي القانونية. وتكون هذه القوانين خاضعة لمصادقة الحكومتين الشعبيتين الأعلى منها مباشرة. وتُرفَع هذه القوانين الخاصة بعد مصادقة الحكومتين الشعبيتين المحليتين عليها عن طريق التسلسل في المستويات إلى مجلس الادارة الحكومي التابع للحكومة الشعبية المركزية للتسجيل.

المادة (٢٤) تنطبق حقوق الحكم الذاتي المذكورة أعلاه من حيث المبدأ على كل مناطق الحكم الذاتي القومية بيد ان مدى انطباقها يعتمد على الوضع الاداري لمنطقة الحكم الذاتي القومية المعنية.

## الفصل الخامس

### العلاقات بين قوميات منطقة الحكم الذاتي

المادة (٢٥) على جهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية صيانة حقوق المساواة القومية لكافة قوميات المنطقة وان يثقف شعب شتى القوميات باحترام لغة بعضها البعض سواء منها اللغة المكتوبة أو المنطوقة، واحترام عادات الناس وتقاليدهم ومعتقداتهم الدينية، ومنع التميز والاضطهاد القوميين وكل عمل من شأنه أن يثير الخصومات بين القوميات.

المادة (٢٦) على جهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية أن يضمن لجميع الناس في المنطقة بصرف النظر عن قوميتهم حرية الفكر والكلام والنشر والاجتماع والتنظيم والمراسلة والشخصية والسكن وتغيير المسكن والمعتقدات الدينية وحرية اقامة المواكب والمظاهرات كما هو منصوص في المنهاج العام للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني وحق الانتخاب والترشيح للانتخاب وفق القانون.

المادة (٢٧) على جهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية أن يساعد الأقلية أو الأقليات القومية الأخرى المتركزة في المنطقة على ممارسة الحكم الذاتي المنطقي وفق الفقرة ٤ من المنهاج العام.

المادة (٢٨) على جهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية أن يثقف الناس القاطنين في المنطقة ويقودهم نحو الوحدة والتعاون المتبادل بين كافة قوميات البلاد ونحو حب الجمهورية الشعبية الصينية التي تعيش كافة القوميات في ظلها بروح الأخوة والتعاون كما لو كانت عائلة واحدة كبيرة.

# الفصل السادس

## مباديء قيادة الحكومات الشعبية الاعلى

المادة (٣٠) على الحكومات الشعبية الأعلى أن تحترم حقوق الحكم الذاتي لمناطق الحكم الذاتي القومية وأن تساعد على وضع هذه الحقوق موضع التنفيذ.

المادة (٣١) على الحكومات الشعبية الأعلى أن تثمن حقا ظروف كل منطقة حكم ذاتي الواقعية الخاصة وصفاتها المميزة في المرحلة الحالية من مراحل التطور بحيث تكون توجيهاتها وأوامرها متفقة مع الخط العام المحدد في المنهاج العام للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني ومع هذه الصفات المميَّزَة والظروف الواقعية.

المادة (٣٢) على الحكومات الشعبية الأعلى أن تعين أجهزة الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي القومية بتدريب الكوادر من بين قوميات المنطقة تدريبا منهجيا وبانتداب الكوادر اللائقة للعمل في مناطق الحكم الذاتي حسب الحاجة.

المادة (٣٣) على الحكومات الشعبية الأعلى أن تعين مناطق الحكم الذاتي على تطورها السياسي والاقتصادي والثقافي والتعليمي وكذلك على توسيع الخدمات الصحية.

المادة (٣٤) على الحكومات الشعبية الأعلى أن تتخذ الاجراءات المناسبة لتعريف شعب منطقة الحكم الذاتي على الخِبَر والظروف المتقدمة المتعلقة بالتطور السياسي والاقتصادي والثقافي.

المادة (٣٥) على الحكومات الشعبية الأعلى أن تثقف وتساعد شعب كافة القوميات على ملاحظة موقف المساواة والأخوة والوحدة والتعاون المتبادل بين القوميات وعلى دحر كافة الميول إلى سيطرة القومية الكبرى وكذلك الشعور القومي الضيق.

# الفصل السابع

## مباديء اضافية

المادة (٣٦) يجب تهيئة الظروف لممارسة الحكم الذاتي المنطقي حيثما تتركز الأقليات القومية في قطرنا عدا المناطق التي سبق وتمتعت به فعلا وحيثما شيدت المراحل الأولية للنظام الثوري وحيثما يكون الحكم الذاتي المنطقي مطمح كافة فئات الشعب عامة، وتتألف هذه التهيئة من إقامة منظمات تحضيرية أو الاستفادة من المنظمات المناسبة القائمة من أجل دعوة مؤتمرات ممثلي الشعب وغير ذلك من الاجراءات الضرورية.

المادة (٣٧) عند معالجة الحالات الخاصة المشار اليها في المادة ٨ من هذا المنهاج العام فيما يخص تسمية مناطق الحكم الذاتي القومية وفي المادة ١٣ فيما يخص اخضاع جهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية إلى الجهاز الأعلى منه تقدم الحكومة الشعبية من مستوى الاقليم أو أعلى أو الحكومة الشعبية في منطقة حكم ذاتية من مستوى معادل لها ورفع هذه الاقتراحات الى المجلس الاداري الحكومي التابع للحكومة الشعبية المركزية للمصادقة عليها. كما يمكن معالجة مثل هذه القضايا مباشرة من قبل المجلس الاداري الحكومي.

المادة (٣٨) تُتَخَذ الاجراءات الرامية إلى تطبيق الحكم الذاتي المنطقي في المناطق التي تقطنها أقليات قومية ضمن مدن تقطنها بالدرجة الرئيسية قومية الهان من قبل المجلس الاداري الحكومي التابع للحكومة الشعبية المركزية بصورة منفصلة وفق المنهاج العام الحالي نصا وروحا.

المادة (٣٩) يوضع هذا المنهاج الذي اقتُرح في الاجتماع الثاني الموسع للجنة شؤون القوميات التابع للحكومة الشعبية المركزية موضع التطبيق بعد أن يوافق عليه المجلس الاداري الحكومي التابع للحكومة الشعبية المركزية في اجتماع اداري وبعد أن يصادق عليه مجلس الحكومة الشعبية المركزية.

المادة (٤٠) ان تفسير هذا المنهاج العام واصلاحه مقصور على الحكومة الشعبية المركزية.

# قرارات حول تدابير اقامة حكومات ائتلافية ديمقراطية محلية للقوميات

اتخذ المجلس الاداري الحكومي التابع للحكومة الشعبية المركزية
هذه القرارات في ٢٢ شباط ١٩٥٢

استنادا إلى روح السياسة تجاه القوميات التي حددها المنهاج العام للمؤتمر الاستشاري السياسي الصيني الشعبي يمكن إقامة حكومات ائتلافية للقوميات في المناطق التالية:

١- الاقليم (أو شبه الاقليم)، البلدية، المنطقة الخاصة، اللواء، القضاء الهسيانغ (القرية) حيث تشكل الهان الأغلبية الساحقة من السكان المحليين بينما تؤلف الأقليات القومية ١٠% فما فوق من السكان.
٢- الاقليم (أو شبه الأقليم)، البلدية، المنطقة الخاصة، اللواء، القضاء الهسيانغ (أو القرية) حيث تشكل الأقليات القومية أقل من ١٠% من السكان المحليين إذا كان شكل العلاقات بين مختلف القوميات هناك يؤثر على الادارة المحلية في مختلف الأمور.
٣- البقعة التي ينتمي سكانها إلى اقليتين قوميتين أو أكثر ولم تمارس الحكم الذاتي المشترك.
٤- المنطقة الواقعة ضمن منطقة حكم ذاتي والتي يكثر فيها السكان من قومية الهان بشكل استثنائي.
٥- أي منطقة أخرى يُعتبَر إقامة حكومة ائتلافية ديمقراطية للقوميات فيها أمرا ضروريا وتصادق على ذلك الحكومة الشعبية الأعلى إداريا أو المجلس الاداري الحكومي التابع للحكمة الشعبية المركزية.

إن الغرض من تأليف الحكمة الائتلافية الديمقراطية للقوميات هو صيانة حق الأقليات القومية بالمساواة في جهاز الدولة المحلي. فلا حاجة إذا إلى تغيير اسم الحكومة الشعبية.

كل حكومة ائتلافية ديمقراطية للقوميات شكل من أشكال السلطة على صعيد محلي. لذلك تنطبق التشريعات العامة التي تسنها الحكمة الشعبية المركزية لتنظيم

كيفية دعوة مؤتمرات ممثلي الشعب وتأليف الحكومات الشعبية في الأقاليم والبلديات والألوية والأقضية والهسيانغ (أو القرى) بصورة عامة على تنظيم مثل هذه الهيئات في المناطق حيث توجد حكومات ائتلافية ديمقراطية مع الشروط الاضافية التالية:

أولا: فيما يخص مؤتمرات ممثلي الشعب:

١- يُحَدد عدد مبعوثي كل قومية مختلفة إلى مؤتمر ممثلي الشعب تحديدا مناسبا ويعين بعد المشاورات على أساس نسبة عدد كل قومية من السكان في المنطقة المعنية. كما يجب اعارة اهتمام خاص إلى اية أقلية قومية قليلة السكان بشكل استثنائي.
٢- يمكن انتخاب أو تعيين مبعوثي مختلف القوميات إلى مؤتمر ممثلي الشعب المحلي بصورة منفصلة أو مشتركة من قبل أفراد مختلف القوميات حسبما تكون عليه العلاقات القائمة بين قوميات تلك المنطقة.
٣- يتقرر عدد أعضاء اللجان الاستشارية واللجان الدائمة المنبثقة عن مؤتمرات ممثلي الشعب واختيار هؤلاء الأعضاء بعد مشاورات اضافية مع الأخذ بنظر الاعتبار القوميات قليلة العدد نسبيا.

يمكن أن يكون لرئيس اللجنة الاستشارية أو اللجنة الدائمة نائبا أو عدة نواب حسبما تقتضيه الظروف القائمة بين مختلف القوميات.

٤- لممثلي مختلف القوميات حق استعمال لغاتهم القومية المكتوبة والمنطوقة في اجتماعات مؤتمرات ممثلي الشعب أو اللجان الاستشارية والدائمة التابعة لها. ويجب ترجمة كافة الوثائق والخطابات والتقارير الهامة الملقاة في مثل هذه الاجتماعات قدر الامكان إلى لغات شتى القوميات المساهمة فيها وإلا فيجب توفير مترجمين في الاجتماعات.
٥- على مؤتمرات ممثلي الشعب أن تولي اقتراحات وآراء ممثلي الأقليات القومية من الاهتمام ما توليه لاقتراحات وآراء الممثلين الأخرين، ولا تتخذ القرارات المتعلقة بقضايا تخص أقلية قومية معينة إلا بعد بلوغ الاتفاق بنتيجة التشاور الطويل مع ممثلي تلك الأقلية القومية.

ثانيا: فيما يخص الحكومة الشعبية:

١- يحدد عدد أعضاء مجالس الحكومة الشعبية ويتم اختيارهم بعد مشاورات اضافية مع الأخذ بنظر الاعتبار القوميات قليلة العدد نسبيا.

يجوز أن يكون لرئيس الحكومة الشعبية نائب أو عدة نواب حسبما تقتضيه الظروف القائمة بين قوميات تلك المنطقة.

٢- على مجالس الحكومة الشعبية أن تحترم مهام وسلطات أعضاء الأقليات القومية وتتشاور معهم بصورة خاصة حول المسائل المتعلقة بالأقليات القومية.
٣- على شتى دوائر الحكومات الشعبية أن تسعى على استيعاب موظفي الأقليات القومية في أعمالها، عليها أن تساعدهم بكل الوسائل مع مراعاة أساليبهم في الحياة مراعاة خاصة.
٤- على الحكومات الشعبية أن تستخدم عند القيام بمهامها وممارسة سلطاتها قدر الامكان لغات القوميات المحلية.
٥- على الحكمات الشعبية أن تُدخِل الحكم الذاتي المنطقي إلى قوميات المنطقة الواقعة تحت نفوذها حيث يتركز سكان الأقليات القومية وفق المنهاج العام للجمهورية الشعبية الصينية في تطبيق الحكم الذاتي المنطقي للقوميات.
٦- على الحكومات الشعبية أن تضمن ضمانا تاما حق القوميات الواقعة تحت نفوذها في المساواة القومية، وان تغرس في شعب كل من هذه القوميات احترام عادات وتقاليد القوميات الأخرى ومعتقداتها الدينية، وان تعزز الوحدة والتعاون المتبادل بين القوميات، وأن تعتبر التمييز والاضطهاد القوميين أو أي عمل يرمي إلى بث البغضاء بين القوميات خروجا على القانون.
٧- يجوز للحكومات الشعبية أن تسن تشريعات خاصة تتفق وظروف القوميات الواقعة ضمن نفوذها ضمن حدود قوانين ومراسيم الحكومة الشعبية المركزية والحكومات الشعبية المحلية الأعلى. يجب أن تُرفع هذه القوانين إلى الحكومتين الأعلى منها مباشرة للمصادقة عليها وترفع خلال التسلسل في المستويات إلى المجلس الاداري الحكومي التابع للحكومة الشعبية المركزية للتسجيل.

# قرارات

# حول صيانة حق المساواة القومية

# لكل افراد الاقليات القومية المبعثرة

اتخَذ المجلس الاداري الحكومي التابع للحكومة الشعبية المركزية هذه القرارات في ٢٢ شباط ١٩٥٢

أدت أساليب تاريخية شتى إلى أن عددا كبيرا من أفراد بعض الأقليات القومية في الصين عاشوا سنين عديدة بل أجيالا مبعثرين في مناطق تسكنها قومية الهان وخاصة في المدن صغيرها وكبيرها، ولتعرضهم إلى الاضطهاد والتمييز العنصريين تحت نير الحكم الرجعي اضطر عدد كبير منهم إلى اخفاء مميزاتهم القومية وإلى اخفاء أو تغيير قوميتهم كيما يستطيعوا البقاء. وقد وضع تأليف الجمهورية الشعبية الصينية حدا للاضطهاد القومي وأحل محله المساواة القومية، وقد اتخذت القرارات التالية من أجل صيانة حق كافة أفراد الأقليات القومية آنفي الذكر في المساواة القومية:

١- وفقا لمنصوص المادتين ٥ و ٩ من المنهاج العام للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني يتمتع كافة أفراد الأقليات القومية المبعثرين شأنهم شأن أفراد قومية الهان في المنطقة بحرية التفكير والكلام والنشر والاجتماع والتنظيم والمراسلة والشخصية والمعتقدات الدينية وكذلك حرية إقامة المواكب والمظاهرات. ولا يسمح لأي كان أن يمارس التمييز ضدهم.

٢- يكون لكافة أفراد الأقليات القومية المبعثرين حق الانتخاب وترشيح أنفسهم للانتخاب وفق القانون. وحيثما يكون عددهم كبيرا نسبيا يحق للحكومة الشعبية أن تتخِذ الخطوات المناسبة لاشراك ممثليهم في أجهزة الدولة، كما يجب أن تضمن بان يعار للاقتراحات والآراء المتعلقة بالاقليات القومية ما يعار للاقتراحات والآراء الأخرى من اهتمام، ويجب أن تتشاور مع ممثلي الأقليات القومية مشاورة اضافية في القضايا المتعلقة بها.

٣- لكافة أفراد الأقليات القومية المبعثرين حرية الاحتفاظ أو تغيير أسلوبهم القومي في الحياة، ومعتقداتهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم القومية في الحياة

الاجتماعية وفي المعامل والمدارس والمنظمات الشعبية والدوائر الحكومية والوحدات العسكرية، ويجب احترام هذه الحرية ومراعاتها مراعاة تامة دون أن يحق لأي مصدر التدخل فيها.

٤- لكافة أفراد الأقليات القومية المبعثرين حق الانضمام إلى المنظمات الشعبية في منطقتهم والاشتغال بأي حرفة أو مهنة يشاؤون، ولا يجوز أن يرفضوا أو يتعرضوا للتمييز بسبب قوميتهم في أية منظمة شعبية أو أي مهنة أو حرفة.

٥- لكافة أفراد الأقليات القومية المبعثرين أن يستعملوا لغتهم المكتوبة والمنطوقة إن كانت لهم لغة خاصة في شتى الدوائر والمعاملات الشرعية.

٦- لكافة أفراد الأقليات القومية المبعثرين حق تقديم الشكاوى إلى الحكومة الشعبية حول أعمال التمييز والاضطهاد القوميين، أو حول الاهانات الموجهة اليهم. وعلى الحكومات الشعبية من كل المستويات أن تعالج هذه الشكاوى بروح المسؤولية وأن تفرض العقوبات وفق القانون حيثما تشكل هذه الأعمال خطورة جدية.

٧- لكافة أفراد الأقليات القومية المبعثرين الذين يجابهون صعوبات جمة في سبيل تمتعهم بحقهم في المساواة القومية أن يطلبوا معونة حكومتهم الشعبية المحلية.

٨- تنطبق مباديء هذه القرارات أيضا على أفراد الأقليات القومية المبعثرين في مناطق الحكم الذاتي لأقليات قومية أخرى وعلى أفراد قومية الهان المبعثرين في مثل هذه المناطق.

# العلاقات بين القوميات[٢]

## شو ان لاي[٣]

رئيس المجلس الاداري الحكومي

في معرض البحث عن شؤون القوميات أود أن أشير أولا إلى اننا بدأنا منذ الآن في وضع «اتفاقية الاجراءات السلمية لتحرير التبت» موضع التطبيق. فقد دخلت وحدات جيش التحرير الشعبي مدينة لاسا ولاقت ترحيبا حارا من شعب التبت، وهذا انتصار عظيم لسياسة الرئيس ماوتسي تونغ تجاه القوميات.

في بحر العام المنصرم أرسلت الحكومة الشعبية المركزية بعثات لزيارة مناطق تقطنها أقليات قومية كما حضرت وفود من الأقليات القومية إلى بكين لعقد اجتماعات ولأغراض أخرى. وقد أدت هذه النشاطات وغيرها إلى تعزيز الروابط بين الحكومة الشعبية المركزية وشتى القوميات وأثرت تأثيرا حسنا على تعريف هذه القوميات على وطنها العظيم. كما أن نمو حركة مقاومة العدوان الامريكي وحركة مساعدة كوريا وسعت الثقافة الوطنية لدى الأقليات القومية التي يحب الأغلبية الساحقة من أفرادها الرفيق ماوتسي تونغ والحكومة الشعبية المركزية حبا عميقا ويؤيدونها تأييدا حارا. فقد زالت التفرقة والتناقضات الماضية بين القوميات وبين أفراد بعضها البعض إلى غير رجعة لتحل محلها الوحدة والتعاون.

وتقوم الآن تدريجيا مناطق الحكم الذاتي للقوميات والحكومات الائتلافية الديمقراطية للقوميات. وباستثناء منغوليا الداخلية تألفت ٣٠ منطقة حكم ذاتي قومية و ٥١ حكومة ائتلافية ديمقراطية للقوميات تتراوح مستوياتها بين المنطقة الخاصة والهسيانغ (أو القرية). وقد أحرزت هذه الحكومات ككل نتائج باهرة.

---

٢ - مقتبسات من تقرير سياسي القاه الرئيس شو ان لاي في ٢٣ تشرين الاول ١٩٥١ في الاجتماع الثالث للجنة الوطنية الاولى التابعة للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني.

٣ - ان نسخنا ونشرنا لهذا النص في الإنترنت يهدف إلى التعريف بموقف النهج الماوي من مسالة الأقليات القومية، وهو لا يعني بأي شكل من الأشكال تأييدنا لكاتبه –شو ان لاي- هذا اليميني الذي لعب دورا محوريا في دعم التحريفيين والاصلاحيين داخل الحزب الشيوعي الصيني والتغطية عليهم ومساعدة الخائن دنغ زياو بينغ على العودة إلى مناصبه التي اسقطته الثورة الثقافية البروليتارية العظمى عنها. – ملاحظة الصوت الشيوعي.

تسعى وكالات الدولة للتجارة بمختلف الطرق إلى توسيع مجال عملها في مناطق الأقليات القومية. انها تباديء بسياسة التجارة على أساس أسعار التعادل قدر الامكان وأحيانا سياسة الأسعار المنخفضة لغرض تنظيم تبادل البضائع. وقد ارتفعت أسعار المنتجات المحلية جراء ذلك عموما إلى ضعفي أو ثلاثة أضعاف وحتى بلغت أسعارا تعادل عشرة أضعاف الأسعار الأولية أحيانا.

وقد أرسلت وزارات الصحة في الحكومة الشعبية المركزية وشتى الحكومات الشعبية المحلية المعنية فرقا طبية وفرق مقاومة الاوبئة للعمل في مناطق الاقليات أو لتساعد الاقليات القومية على إقامة منظماتها الطبية والصحية. وقد استقبلت الاقليات القومية هذه الفرق بترحاب وحماس بالغين.

ان امكانياتنا حاليا على إعادة وتطوير العمل الثقافي والتربوي بين الاقليات القومية محدودة، ومع ذلك بذلت الحكومة الشعبية المركزية وشتى الحكومات الشعبية المحلية المعنية ما وسعها لتدريب كوادر من الاقليات القومية. وقد توفر لدينا الآن ما يزيد على ٥٠٠٠٠ من الكوادر منحدرين من الاقليات القومية سحبوا جميعا من الانتاج ليتفرغوا للعمل بين الاقليات القومية في أرجاء القطر.

وليس كل هذا سوى بداية حل القضية القومية في بلادنا حلا جذريا – ونعم البداية.

وعلينا حاليا أن نعير النقاط التالية اهتماما في عملنا:

أ- طبقا لمباديء الديمقراطية المركزية الاساسية و وفقا لنظام مؤتمرات ممثلي الشعب علينا أن نحقق تطبيق سياسة الحكم الذاتي المنطقي للقوميات والحكومات الائتلافية الديمقراطية للقوميات تطبيقا كاملا. وعلينا تحديد حقوق مناطق الحكم الذاتي القومية تحديدا مناسبا. ويجب أن تلائم أجهزة الحكم الذاتي القومية مرحلة تطور القوميات المعنية حاليا فعلينا ألا ننقل النظام المتبع في مناطق تقطنها قومية الهان إلى مناطق تقطنها أقليات قومية.

ب- علينا أن نزيد من مساعينا لتوسيع التجارة والتسهيلات الطبية في مناطق الأقليات القومية.

ت- علينا أن ننشر ونعمق الثقافة الوطنية وحركة مقاومة العدوان الامريكي وحركة مساعدة كوريا في كل المناطق المأهولة بالأقليات القومية، علينا أن نعيد الاعتبار للتسهيلات الثقافية والتربوية ونطورها مرحلة فمرحلة وعلينا خاصة أن نطور التسهيلات الصحفية وتسهيلات النشر وفق خطة مرسومة وعلى أساس اختيار الأفضل.

ث- علينا أن نواصل في كل مكان تنفيذ سياسة تدريب الكوادر من بين الأقليات القومية على نطاق واسع ورفع مستوى ثقافتهم السياسية والايديولوجية وتعريفهم على سياسة حكومتنا كيما يستطيعوا انجاز مهامهم اليومية بجدارة وان يمارسوا القيادة بشكل صحيح.

ج- من الضروري أن تمر القومية في مرحلة اصلاح مناسبة كيما تتطور وتتقدم وتبلغ مصاف القوميات المتقدمة. بيد أن هذه الاصلاحات يجب أن تتفق ومميزات مرحلة تطور القومية المعنية حاليا. ويجب أن تنسجم وإرادة الأغلبية الساحقة من أفراد القومية المعنية. وكيما ننفذ هذه الاصلاحات يجب اتخاذ الاجراءات المناسبة والاعتماد على كوادر القومية المعنية.

ح- علينا أن نواصل تثقيف قومية الهان وخاصة كوادر الهان بان يحترموا بكافة السبل حق الأقليات القومية بالمساواة القومية وان يحترموا آراء افرادها وان يُزيحوا تأثيرات شوفينية القومية السائدة (الهان العظمى) مهما كان نوعها. وعلى الأقليات القومية في الوقت ذاته أن تهدف على الدوام إلى القضاء على الميول القومية الضيقة وان تضمن مساعدة الهان والقوميات المتقدمة الأخرى وان تدرس خِبَر هذه القوميات وأن تحفز كوادرها على العمل من أجل منفعة قومياتهم.

# بعض المسائل المتعلقة بالسياسة

# تجاه القوميات[٤]

بقلم لي واي هان
رئيس مجلس شؤون القوميات

حضرات أعضاء المجلس، حضرات المندوبين، أيها الرفاق:

اني اتفق مع نائب رئيس الوزراء في تقريره السياسي الذي القاه في اجتماعنا كما اتفق مع نائب الرئيس ليو تي بنج في تقريره حول عملنا بين القوميات خلال العامين المنصرمين ومع نائب الرئيس أولانغو في تقريره حول منطقة منغوليا الداخلية ذات الحكم الذاتي.

ان تثمين الرئيس شو ان لاي وتعليماته فيما يخص العلاقات بين كافة قوميات الصين كما عبر عنه في تقريره السياسي الذي القاه في ٢٣ تشرين الأول ١٩٥١ في الجلسة الثالثة للجنة القومية الأولى التابعة للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني انما هي المباديء الهادية لنا في مناقشتنا لشتى الأمور المتعلقة بالقوميات في هذا الاجتماع.

وفيما يلي أعرض عليكم آرائي المتعلقة بمسائل السياسة تجاه القوميات لمناقشتها. وأرجو أن تصوبوا ما يبدر مني من خطأ.

### ١ ــ العلاقات بين القوميات ومهامنا المنبثقة عن المسألة القومية

الصين بلد كبير متعدد القوميات. طورت قومياته سواء قومية الهان أو الأقليات القومية الانتاج الاجتماعي بنتيجة العمل المثابر المتواصل وخلقت تاريخها وثقافتها وساهمت مساهمة عظمى في بناء وطنها العظيم، وما التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي إلا مثار الاتصال الطويل الأمد فيما بينها. وقد قاومت العدوان الأجنبي في أزمنة مختلفة وبصورة مشتركة. وقد أدت هجومات الامبرياليين على الصين خلال المائة عام المنصرمة إلى شعور شتى القوميات بوحدة مصيرها، كما أن الحركة

[٤] - موجز تقرير قدمه في ٢١ كانون أول ١٩٥١ في الاجتماع الموسع من الجلسة الثانية لمجلس شؤون القوميات.

الوطنية الديمقراطية الثورية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني خلال ثلاثين عاما مضت أدت بصورة خاصة إلى تعاظم الوحدة بينها.

وفي مجرى تطور شتى قوميات قطرنا الطويل سارت قومية الهان التي تؤلف أكثر من ٩٠% من السكان في مقدمة القوميات الأخرى في الميدان العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي، انها لعبت الدور القيادي في حياة البلاد، وكانت العامل الحاسم في تقدم بناء قطرنا وخاصة في تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية. والمفروض فيها انها ستقدم المساعدات القيمة في التقدم المقبل لمختلف القوميات المتآخية.

ولكن الاضطهاد القومي لفترة طويلة من تاريخنا أدى إلى عدم المساواة بين القوميات. ومنذ بدأ الامبريالزم عدوانه على الصين جعلت الطبقة الحاكمة الصينية وخاصة في الأيام الأخيرة عصبة الكومنتانغ الرجعية وعلى رأسها تشيانغ كاي تشيك من نفسها عدوا مشتركا لكافة القوميات بسبب اضطهادها الفظيع واستغلالها لقومية الهان والأقليات القومية على السواء.

وقد طوحت الثورة الشعبية العظمى وحرب التحرير تحت قيادة الرئيس ماوتسي تونغ والحزب الشيوعي الصيني بهذا العدو المشترك قبل عامين تلك الثورة التي بدأتها و وسعتها قومية الهان والتحق بها أفراد مختلف الأقليات القومية. ولذلك لم تتحرر قومية الهان وحدها بل تحررت معها كافة الأقليات القومية في البر الصيني. وقد تألفت في ١ تشرين الأول ١٩٤٩ الجمهورية الشعبية الصينية وهي دولة دكتاتورية الشعب الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة وهي الدولة التي تعيش في ظلها قوميات عديدة سوية وتتعاون تعاونا أخويا كما لو كانت عائلة واحدة كبيرة، وهكذا فقد تغيرت العلاقات بين قوميات الصين تغيرا جذريا؛ فقد ولى عهد الاضطهاد القومي لتحل محله المساواة القومية. وقد تغيرت نتيجة ذلك مهماتنا المنبثقة عن القضية القومية تغيرا أساسيا هي الأخرى. فلم تعد مهمتنا مساعدة الأقليات القومية في نضالها من أجل التحرر من نير الاضطهاد القومي، بل ان مهمتنا الآن هي مساعدتها على تحقيق المساواة القومية التامة، مساعدتها أولا وقبل كل شيء على رفع مستواها إلى مصاف الديمقراطية الجديدة وإحداث التحسينات في حياتها المادية والثقافية. وفي سبيل انجاز مهمتنا علينا أن نطبق مباديء المنهاج العام للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني، وجوهر هذا المنهاج هو كما يلي:

- ضمان تمتع كافة الأقليات القومية بحقها في المساواة القومية أي تمتع كافة القوميات بحقوق متساوية من كافة الوجوه.

- تطبيق سياسة الحكم الذاتي المنطقي للقوميات وسياسة الحكومات الائتلافية الديمقراطية للقوميات!
- مساعدة القوميات على التطور سياسيا واقتصاديا وثقافيا وتربويا.
- تعزيز وحدة شتى القوميات وكذلك الوحدة الداخلية لكل قومية من القوميات.
- اجتثاث كل نفوذ للعدوان الامبريالي وكل بقايا القوى المعادية للثورة الموجودة بين ظهرانينا.
- رفع مستوى الثقافة الوطنية جنبا إلى جنب مع الثقافة الأممية بين كافة القوميات.
- مقاومة سيطرة القومية الغالبة وكذلك مقاومة أغراض القومية الضيقة، بحيث تتحد كافة القوميات في انجاز مهمة بناء وطنهم العظيم.

وكما أوضح نائب الرئيس ليو كي بنج في تقريره، أن اتساع الجهود في مختلف الميادين خلال العامين المنصرمين يشير إلى بداية حسنة في انجاز هذه المهام الأساسية.

## ٢ – الحكم الذاتي المنطقي للقوميات

إن سياسة الحكم الذاتي للقوميات هي السياسة الأساسية التي وضعها الرئيس ماوتسي تونغ في تطبيقه النظرية الماركسية اللينينية على حل القضية القومية في الصين. وتلاقي هذه السياسة تأييدا حارا من قبل شعوب مختلف القوميات. وقد أثبتت تجارب منطقة الحكم الذاتي في منغوليا الداخلية وغيرها من مناطق الحكم الذاتي أن هذه السياسة هي مفتاح حل القضية القومية الصينية.

إن القوميات تمارس حكمها الذاتي داخل نطاق الجمهورية الشعبية الصينية تحت قيادة الحكومة الشعبية المركزية. ومناطق الحكم الذاتي تتبع خط المنهاج العام للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني متخذة قاعدتها في المناطق التي تتركز فيها الأقليات القومية. (إن أخذ نسبة عدد أفراد الأقلية القومية إلى مجموع سكان منطقة ماكاساس للحكم الذاتي المنطقي أسلوب خاطيء يتعارض مع شروط المنهاج العام.) هذا هو المبدأ العام والشرط الهام الذي يجب التمسك به في كل الظروف.

فهذا المبدأ وهذا الشرط يضمنان لكل أقلية قومية تعيش محتشدة في مكان ما حقها في الحكم الذاتي المنطقي للقوميات ولها أن تقيم منطقة حكم ذاتي وجهاز حكم ذاتي. لكل أقلية قومية حق إدارة شؤونها الداخلية بما يتفق ورغبات أغلبية أفرادها الساحقة وقادتها المرتبطين بالناس. من حق كل أقلية قومية أن تكون سيدة شؤونها. وعلينا

أن نتقدم المساعدات لكل أقلية قومية لتيسير ممارسة هذا الحق. هذا المبدأ أيضا يجب التمسك به بثبات.

إن اقامة منطقة حكم ذاتي قومية تشمل مسائل تتعلق بالتركيب القومي، وبالحدود، والوضع الاداري، وأجهزة الحكم الذاتي، وحقوق الحكم الذاتي، والعلاقات الداخلية، والعلاقات التنظيمية بين المستويات العليا والمستويات الدنيا.

يمكن تصنيف مناطق الحكم الذاتي القومية التي تألفت لحد الآن عموما إلى ثلاثة أنواع:

منطقة حكم ذاتي قائمة على أساس منطقة تقطنها أقلية قومية واحدة (مثال ذلك منطقة الحكم الذاتي في التبت وفي بينتجوو، وفي اقليم شيشوان الشمالي)، ومنطقة حكم ذاتي قائمة على أساس منطقة تقطنها أقلية قومية كبيرة واحدة وتضم في الوقت ذاته بقعا تقطنها أقليات قومية أخرى عدد أفرادها قليلون نسبيا (مثال ذلك منطقة الحكم الذاتي في منغوليا الداخلية)، منطقة حكم ذاتي مقامة بالاشتراك على أساس مناطق تقطنها عدة أقليات قومية (مثال ذلك منطقة الحكم الذاتي المشتركة في اقليمي لونشانغ وكوانجسي حيث تعيش معا الأقليات القومية تونغ، وشوانغ ومباو ولنغ). وقد تنشأ أنواع أخرى في المستقبل.

ظهرت هذه الأنواع المختلفة من مناطق الحكم الذاتي القومية نتيجة الاختلافات في العلاقات القائمة بين القوميات وفي الظروف الاقتصادية والعلاقات التاريخية ولكنها جميعا قائمة على أساس إرادة الشعب الحرة والمساواة القومية. ويمكن أن ينشأ النوع الثالث من أنواع الحكم الذاتي المنطقي في أراضي تقطنها أقليات قومية مختلفة جنبا إلى جنب ويفيد في فرض التعاون والمساعدة المشتركة بين القوميات وبذلك يساعد على تطور هذه القوميات. بيد أن كل شيء يجب أن يتم دون اجبار وحسب مبدأ الارادة الحرة والمساواة والنفع المتبادل.

يحدث في بعض مناطق تحشد أقلية قومية أن تجاور أو تضم مناطق تسكنها قومية الهان وفي هذه الحالة تدعو الضرورة لأسباب اقتصادية وسياسية وتاريخية – إلى اقامة منطقة حكم ذاتي تضم مناطق ومدن تقطنها قومية الهان بحيث يؤلف الهان في بعض الحالات أغلبية بين السكان. هذا أمر مسموح به ومفيد وفوق كل ذلك يساعد على تطور هذه المناطق ذات الحكم الذاتي. في مثل هذه الحالات يجب اتخاذ الخطوات لتشجيع واقناع قومية الهان على الالتحاق بمناطق الحكم الذاتي على أن يكون ذلك مشروطا برغبات الأقليات القومية المعنية. أما في الأراضي الواقعة

ضمن هذه المناطق ذات الحكم الذاتي حيث يكون الهان كثيرين بشكل خاص فيجب تأليف حكومات ائتلافية ديمقراطية للقوميات.

إن قضية التركيب القومي في كافة أنواع مناطق الحكم الذاتي القومية آنفة الذكر قضية خطيرة تجب معالجتها معالجة صحيحة وفق الظروف القائمة في مختلف الاصقاع. ويجب استشارة قادة الأقليات القومية المعنية وضمان موافقة شعوب تلك الأقليات القومية، يجب الاهتمام عند تناول هذه القضية اهتماما خاليا من الفتور وعدم الاكتراث.

إن حل قضية التركيب القومي في منطقة حكم ذاتي حلا صحيحا يُسَهِّل تعيين حدود تلك المنطقة و وضعها الاداري. كما يجب السماح باتخاذ بعض القرارات الوقتية فيما يخص تخطيط الحدود بغية تجنب أي عمل طائش واي تأخير في هذه القضية. ويمكن تقرير الوضع الاداري لمنطقة حكم ذاتي من حيث المبدأ وفق عدد سكان تلك المنطقة.

وتتعين الخطوات الأولية التحضيرية لاقامة مناطق حكم ذاتي للقوميات بالظروف القائمة في زمان ومكان معينين، فلا حاجة بأن تكون نفس الخطوات في كل مكان ولا يمكن أن تكون كذلك. لذلك تتحكم الظروف الحقيقية السائدة في منطقة معينة تقرير ما اذا كانت ستقام حكومة ائتلافية ديمقراطية محلية للقوميات اولا ثم إقامة منطقة حكم ذاتي قومي. ولكن التحضيرات يجب أن تتم وتقام منطقة حكم ذاتي للقوميات حيثما تكون الظروف ملائمة مثلا حين يكون النظام الثوري في تلك المنطقة حديث التكوين ورغبة كافة طبقات الشعب فيها هي الحكم الذاتي المنطقي.

إن جهاز الحكم الذاتي انما هو جهاز دولة محلي يتفق مستواه مع الوضع الاداري لمنطقة الحكم الذاتي المعنية، انه جهاز الدولة الذي يقيمه شعب منطقة الحكم الذاتي لخدمة هذا الشعب. فيجب تنظيم هذه الأجهزة وإقامتها وفق مبدأ المركزية الديمقراطية الأساسي ونظام المؤتمرات الشعبية، اما شكله الملموس فيجب أن يتفق ورغبات أغلبية شعب القوميات التي تمارس الحكم الذاتي المنطقي ومع رغبات القادة المتصلين بالشعب كيما تُنصَف الأقليات القومية في مرحلة تطورها الحالية. فهذا هو الشكل الذي تفهمه وتقبله شعوب القوميات التي تتمتع بالحكم الذاتي المنطقي.

يجب أن تتألف أجهزة الحكم الذاتي بدرجة رئيسية من أفراد القوميات التي تمارس الحكم الذاتي المنطقي مع مساهمة عدد مناسب من ممثلي القوميات الأخرى الساكنة ضمن حدود منطقة الحكم الذاتي المعنية.

إن أفراد الهان القاطنين في مناطق الحكم الذاتي هم جزء لا يتجزأ من قومية الهان في أرجاء القطر، ولذلك فلا حاجة بهم لممارسة الحكم الذاتي المنطقي مهما كان عددهم ضخما في منطقة حكم ذاتي معينة[٥]. بيد أن نظامهم السياسي يجب أن ينسجم مع النظام العام في أرجاء القطر ويجب احترام حقوقهم السياسية وأساليب حياتهم كما تحترم حقوق القوميات الاخرى في منطقة الحكم الذاتي.

لكل القوميات في مناطق الحكم الذاتي أن تستخدم وتطور لغاتها القومية المكتوبة والمنطوقة وتستخدمها في تطوير ثقافتها وتعليمها. ويجوز لجهاز الحكم الذاتي أن يتخذ اللغة المقبولة عموما داخل المنطقة كوسيلة رئيسية لممارسة سلطته ولكنه حين يمارس سلطته على قوميات لم تألف تلك اللغة فيجب استخدام لغة القومية الأخيرة عن طيب خاطر.

وفي ظل نظام دولتنا الموحد وخطتنا تتمتع كافة أجهزة الحكم الذاتي القومي بحق ممارسة استقلال ذاتي محلي في الاقتصاد والمالية والثقافة والتعليم وكذلك تتمتع بحق تنظيم قواتها الشعبية المسلحة حسب وضعها الاداري. وتصوغ الحكومة الشعبية المركزية أو الحكومات المحلية ذات المستوى الأعلى من مستوى جهاز الحكم الذاتي القومي المعني القواعد التي تنظم ممارسة هذه الحقوق وفق الظروف السائدة وتسهل تطبيقها.

ويجوز لأجهزة الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي القومية أن تسن ضمن صلاحياتها تشريعات خاصة على أن ترفع إلى الحكومتين الأعلى منها للمصادقة عليها.

وكيما تكون الحكومة الشعبية المركزية مطلعة على الدوام على الظروف القائمة في شتى مناطق الحكم الذاتي القومية في البلاد مما يؤهلها إلى تطوير توصياتها في ممارسة حقوق الحكم الذاتي وجب إرسال القوانين التي تنظم حقوق الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي والتشريعات الخاصة التي تشرعها الحكومات الشعبية الكفوءة

---

[٥] - التوكيد باللون الاحمر من الناسخ الالكتروني. ان هذه الفقرة المشدد تبين بجلاء مدى جدية مساعي حكومة الصين الماوية لحل مسالة الأقليات القومية وتصفية الظلم القومي، ويفند مزاعم الدول الغربية الامبريالية عن وجود الاضطهاد القومي في الصين. ولذلك اهمية كبيرة في ايامنا هذه حيث تكشف هذه الفقرة، وهذا الكراس بصورة عامة –ولهذا قمنا بنسخه ونشره في الإنترنت– عن مدى دناءة المؤامرة التي تحوكها الدول الامبريالية بمساعدة اموال كلبتيها الخليجيتين، السعودية وقطر، لإنشاء جماعات انفصالية رجعية دينية متعفنة ارهابية من اقلية اليوغور الصينية، التي تسود فيها الديانة الإسلامية، وتحريكها لممارسة التخريب والارهاب في الصين. – ملاحظة الصوت الشيوعي.

ذات المستوى العالي عن طريق تسلسل المستويات إلى المجلس الاداري الحكومي للتسجيل وللحفظ. وستُثبت هذه العملية صحتها لفترة مقبلة على الأقل.

تعتمد ممارسة حقوق الحكم الذاتي وتعزيز أجهزة الحكم الذاتي والتطور العام لمناطق الحكم الذاتي على التعاون الأخوي بين القوميات وعلى رفع المستوى السياسي على الدوام، واستعداد شعوب مختلف القوميات للتنظيم. كل هذه العوامل تجعل أجهزة الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي مسؤولة عن صيانة حقوق القوميات في المساواة القومية وعن منع أي نوع من أنواع التمييز القومي. وعلى أجهزة الحكم الذاتي في الوقت ذاته أن تصون الحقوق المدنية لكافة شعوب القوميات الواقعة ضمن نفوذها وحق الانتخاب والترشيح بصرف النظر عن الجنس. على أجهزة الحكم الذاتي أن تغرس في الناس الشعور الوطني والأممي وشعور احترام قيادة الحكومات الشعبية ذات المستوى الأعلى.

وعلى الحكومات ذات المستوى الأعلى من الجهة الثانية أن تحترم عند قيادتها مناطق الحكم الذاتي حقوق هذه المناطق في الحكم الذاتي وأن تساعدها على التطور سياسيا واقتصاديا وثقافيا وتساعدها على تحسين خدماتها التعليمية والصحية وتساعدها على تدريب موظفيها الحكوميين. وعليها كذلك أن ترسل كوادر للعمل في مناطق الحكم الذاتي حسب الضرورة. أما أسلوب القيادة فعلى الحكومات الشعبية ذات المستوى الأعلى أن تثمن تثمينا صحيحا مميزات وظروف مختلف الأقليات القومية في هذه المرحلة من مراحل تطورها كيما تنسجم الأمور والمراسيم المُصَدَّرَة مع نص وروح المنهاج العام وتتفق في الوقت ذاته مع مميزات وظروف القوميات. يجب الحذر كل الحذر من ممارسة نقل خبر وأساليب المناطق الأخرى كيفما اتفق فاذا حصلت فيجب اصلاحها عند الضرورة.

ويجب توضيح الأمور ليتسنى ازالة كل شك أو سوء تفاهم في المعنى الحقيقي للحكم الذاتي المنطقي. واليكم بعض الاسئلة التي قد تدور على الافواه:

الآن وقد زال الاضطهاد القومي وحلت محله المساواة القومية أصبحت المسألة الوحيدة هي الديمقراطية بين القوميات انفسها فما الحاجة إلى حكم ذاتي منطقي اذا؟

الآن وقد تسنمت كوادر الاقليات القومية مراكز المسؤولية في اجهزة الدولة ألا يعني هذا حكما ذاتيا منطقيا؟

هل للاقليات القومية الساكنة في مجتمعات محتشدة والتي تتشابه حياتها الاجتماعية والاقتصادية وحياة قومية الهان أو للاقليات القومية التي لم توجد لها لغة مكتوبة ان تمارس الحكم الذاتي المنطقي؟

لماذا لا يقوم الحكم الذاتي المنطقي على أساس نسبة سكان الاقلية القومية الى مجموع سكان تلك المنطقة؟ وهل من الضرورة ممارسة الحكم الذاتي المنطقي في مناطق الاقليات القومية حين يكون الوضع الاداري من المستوى الاساسي؟

هل يفيد تطبيق الحكم الذاتي المنطقي تطور الاقليات القومية سياسيا واقتصاديا وثقافيا؟ أو لا يشجع التركيز على الاشكال القومية شعور القومية الضيقة؟

تلك تشكل نوعا من انواع الاسئلة التي ترمي الى اعاقة تطبيق سياسة الحكم الذاتي المنطقي تطبيقا سهلا.

ثم ان هناك المزيد من الاسئلة:

لماذا يجب ممارسة الحكم الذاتي المنطقي تحت قيادة الحكومات الشعبية الأعلى ولماذا لا تكون ممارسة مستقلة؟

هل الديمقراطية ضرورية في منطقة الحكم الذاتي؟

لماذا يجب ان تكون المساواة القومية هي سياسة الحكومة المقبولة داخل منطقة الحكم الذاتي ولماذا لا تدير القوميات التي تمارس الحكم الذاتي المنطقي سؤونها الخاصة؟

أليست الحكومات الائتلافية الديمقراطية للقوميات أمرا زائدا عن الحاجة في المحلات الواقعة ضمن منطقة الحكم الذاتي حيث يكثر عدد أفراد الهان بشكل خاص؟

لماذا يجب محق بقايا رجعيي الكومنتانغ وتأثيرات الدول الامبريالية العدوانية؟

ما هي فائدة تحسين العلاقات مع القوميات الواقعة خارج منطقة الحكم الذاتي؟ ولماذا يجب ان تستوعب خِبَر القوميات المتقدمة ونحصل على التعاون معها؟

وهذه تعبر عن نوع آخر من الاسئلة تميل إلى اعاقة تطبيق سياسة الحكم الذاتي المنطقي تطبيقا صحيحا.

### ٣ ـ الحكومات الائتلافية الديمقراطية المحلية للقوميات

كل حكومة ائتلافية ديمقراطية للقوميات انما هي جهاز دولة يضمن لكل القوميات حقوقا متساوية في ممارسة سلطة الدولة في المناطق التي تسكنها قوميات مختلفة جنبا الى جنب وبذلك تسهل تطبيق السياسة الاساسية، سياسة التعاون بين شتى القوميات وتطويرها. ظهر بالتجربة ان هذه الحكومات تلعب دورا مفيدا في تلبية

مطاليب الاقليات القومية في ممارسة السلطة وتحفز شعوب الاقليات القومية على ان تلعب دورا فعالا في ادارة شؤون الدولة وان تعزز الوحدة بين القوميات، وتساعد على ممارسة الحكم الذاتي القومي وتجعل كل عمل يؤدي الى تقدم هذه المناطق.

هنالك نقطة غاية في الاهمية هي ان عدد ممثلي كل قومية الى مؤتمرات ممثلي الشعب يجب ان يقوم دائما على أساس نسبة سكان تلك القومية الى مجموع السكان ويجب انصافها في تحديده مع مراعاة القوميات قليلة العدد جدا مراعاة خاصة. وان أي قرار يخص مسألة من مسائل الاقليات القومية يجب ان لا تُتَخَذ إلا بعد مشاورة ممثلي تلك الاقلية مشاورة اضافية ونيل موافقتهم.

على المجالس الحكومية للحكومات الائتلافية الديمقراطية للقوميات ولجان مؤتمرات ممثلي الشعب المرتبطة بها ان تضم قدر المستطاع ممثلين من كافة الاقليات القومية الواقعة ضمن نفوذها، عليها حين تمارس مسؤولياتها ان تتحلى بروح مبدأ المشاورة الاساسي.

في أي المناطق يجب ان تتألف حكومات ائتلافية ديمقراطية للقوميات؟ من رأينا انها يجب ان تتألف في الاقاليم (وأشباه الاقاليم) والبلديات والمناطق الخاصة والالوية والاقضية والهسيانغ (او القرى) التي تؤلف قومية الهان أغلبية سكانها الساحقة، في حين لا تؤلف الاقليات القومية سوى ١٠% او يزيد، او تتألف حيث يقل سكان الاقليات القومية عن ١٠% حين يتضح ان مختلف القوميات ترتبط بمعاملات فيما بينها تؤثر على الادارة من عدة وجوه. كذلك يجوز تأليف حكومات ائتلافية ديمقراطية للقوميات في مناطق تسكنها أقليتان قوميتان أو اكثر حيث لم يتحقق بعد الحكم الذاتي المشترك وفي مناطق تقع ضمن مناطق الحكم الذاتي حيث يكثر الهان بشكل خاص.

تضم كل حكومة ائتلافية ديمقراطية للقوميات عادة منطقة حكم ذاتي قومية أو اكثر ضمن نفوذها. ومن الجهة الثانية قد تضم كل منطقة حكم ذاتي من مستوى اداري عالي حكومة ائتلافية ديمقراطية للقوميات من مستوى اداري اعلى أو اكثر. تنطبق هذه المبادىء عموما على العلاقات بين حكومات مختلف المستويات وعلى ممارسة قيادة الحكومات الشعبية من قبل الحكومات الشعبية ذات المستوى العالي.

قدِّمَ اقتراح بان تشير كل حكومة شعبية محلية تمارس نظام الحكومة الائتلافية الديمقراطية للقوميات الى هذه الحقيقة في اسمها. ونحن لا نعتبر هذا التغيير ضروريا.

### ٤ – عناصر الاقليات القومية الساكنة بين قوميات اخرى

لاسباب تاريخية عديدة عاشت بعض عناصر الاقليات القومية بين سكان قومية الهان لفترات طويلة (خاصة بين سكان المدن). وقد كانوا تحت تأثير الهان طويلا وتعرضوا للاضطهاد والتمييز القوميين. وقد فقدوا نتيجة لذلك أغلب خصائصهم القومية الاصلية، وقد تمادى البعض منهم الى حد اخفاء هويتهم القومية عامدين. ولكنهم مع كل ذلك احتفظوا بعواطفهم القومية لدرجة ما.

ومنذ التحرير كان لسياسة الحكومة الشعبية المركزية تجاه القوميات تأثيرها على إيقاظ هذه العناصر من الاقليات القومية المنسية. انها بدأت ترفع رأسها من جديد وتطالب بالمساواة القومية. ورغم انها تحررت الآن من الاضطهاد القومي إلا ان عددا منها ما زال يجابه تمييزا في بعض المحلات.

لذلك وجب حماية هذه العناصر بقوانين تضمن تمتعها بالحريات المدنية على قدم المساواة مع قومية الهان تمتعها بحقها في ان تنتخب وتنتخب وحريتها في صيانة أو تغيير اساليبها التقليدية في الحياة ومعتقداتها الدينية وعاداتها وتقاليدها وبحقها في الاشتعال باية مهنة او حرفة والانضمام الى أية منظمة شعبية. وللاقليات القومية ان تستخدم لغاتها الخاصة اذا وجدت في تعقيب قضاياها في المحاكم أو في امور اخرى.

على الحكومات الشعبية من مختلف المستويات ان تؤَمِّن بكل عناية للاقليات القومية امكانية التمتع بحق المساواة في مناطقها وان تقدم كل المساعدات اللازمة والمناسبة في تطبيق ذلك. ومن حق الاقليات القومية ان ترفع شكاواها الى الحكومات الشعبية في حالة تعرضها للتمييز القومي او الاهانات، وعلى الحكومات الشعبية بدورها ان لا تقصر في واجبها في تسوية هذه الشكاوى او تقابلها بعدم أكتراث.

ويجب ان تشمل هذه الحماية الشرعية قومية الهان او أي قومية اخرى تعيش ضمن نطاق منطقة حكم ذاتي للاقليات القومية.

### ٥ – تطور القوميات سياسيا واقتصاديا وثقافيا

ان اتباع نظام الحكم الذاتي للقوميات والحكومات الائتلافية الديمقراطية للقوميات بالاضافة الى ضمانة حق المساواة القومية من جميع الوجوه لا يعني ان القضية القومية قد حلت. فالحل الحقيقي لقضيتنا القومية ينتظر خروج الاقليات القومية من تأخرها السياسي والاقتصادي والثقافي وهذا بالنسبة للاقليات القومية نوع من

الالتزام التاريخي[٦]. ان هذا التأخر هو الذي اعاق تمتعها بحق المساواة القومية التامة. وهذا الوضع على حد تعبير الرفيق ستالين «عدم مساواة في الواقع».

ان سياسة الجمهورية الشعبية الصينية تجاه القوميات لا تضمن حق المساواة التامة لشتى القوميات في حياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحسب بل تقدم لها المساعدات على التطور في هذه الميادين بحيث تخرج تدريجيا من تأخرها الى المساواة الحقيقية.

منذ تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية اظهرت الحكومة الشعبية المركزية والحكومات الشعبية المحلية بالغ الاهتمام في حياة الاقليات القومية السياسية والاقتصادية والثقافية. ورغم حقيقة ان اقتصاد الصين ما زال في عملية اعادة البناء وان أهم واجبات الدولة كان حتما بناء قوى الدفاع عن الوطن. إلا ان الحكومات الشعبية من كل المستويات بذلت الكثير من السنتين الاخيرتين من أجل توفير الثقافة السياسية للاقليات القومية، ومساعدتها على اقامة دولها وتدريب وتعيين الكوادر وتطوير تجارتها وتأسيس الخدمات الصحية وتغذية الجوانب الاخرى في الاقتصاد والثقافة والتعليم. ونتوقع ان يكون التقدم خلال عام ١٩٥٢ أكثر من ذلك كثيرا.

وفي سبيل ازالة «عدم المساواة الواقعية» بين قوميات الصين أي التغلب على تأخر الاقليات القومية السياسي والاقتصادي والثقافي يتلخص رأينا فيما يلي:

١- لا يمكن حل هذه القضية إلا خطوة فخطوة ببذل الجهود الطويلة المستمرة. ولا يمكن ان يُتوقع نتائج كبيرة و واسعة حالا.
٢- ان القضايا الآنية الناضجة التي تواجه شتى القوميات يجب حلها بكل الوسائل الممكنة. وهذه القضايا بصورة عامة هي اقامة الدول، تدريب الكوادر، التجارة، الخدمات الصحية وتطوير الانتاج المحلي. وعلى وجه التخصيص تجابه كل أقلية قومية تعيش محتشدة حاجاتها الآنية الخاصة بها. ويجب معالجة حاجات الاقليات في حياتها المادية والثقافية حالا وبكل الوسائل التي تسمح بها الظروف.
٣- ويجب التركيز على قوى الدفاع عن الوطن وعلى تطور شتى القوميات تركيزا خاصا. كما يجب اعارة بعض قضايا الانشاء الكبرى اهتماما خاصا حسبما يسمح به وضع البلاد المالي.
٤- القضية القومية قضية يجري حلها تدريجيا وتتطلب الوحدة والتعاون المتبادل بين القوميات وتتطلب أولا وقبل كل شيء مساعدة قومية الهان وجيش

---

[٦] - التشديد باللون الاحمر من الناسخ الالكتروني. – ملاحظة الصوت الشيوعي.

التحرير الشعبي المسؤولين عن مهمة مساعدة الاقليات. وعلى الاقليات القومية بدورها ان تثمن المساعدات التي تقدم اليها.

٥- لا يمكن انهاء «عدم المساواة الواقعية» بين الاقليات القومية في الصين إلا تدريجيا عن طريق ابراز كفاءاتها ومواهبها. ولذلك فان اصلاح النظم داخل مناطق الحكم الذاتي القومية أمر ضروري. ومع ذلك يجب ان تقترن هذه الاصلاحات برغبات شعب مختلف القوميات وقادتها المتصلين بها وان تُنَفَّذ من قبلهم قدر الامكان.

كما اننا نجابه مهمة ملحة واحدة هي مهمة وضع لغات مكتوبة للقوميات التي ليست سوى لغات منطوقة واضحة المعالم. وأتمنى لو يقدم الرفاق هنا اقتراحهم بهذا الشأن الى الحكومة الشعبية المركزية لدراستها.

## ٦ – تدريب الكوادر من بين الاقليات القومية

ان تدريب كوادر الاقليات القومية المرتبطين ارتباطا وثيقا بشعوبهم هو مفتاح تطبيق سياسة تحقيق الحكم الذاتي للقوميات وتأليف حكومات ائتلافية ديمقراطية للقوميات ولزيادة تطورها السياسي والاقتصادي والثقافي والتعليمي تطبيقا صحيحا واسع النطاق.

وقد احرزت الحكومات الشعبية من مختلف المستويات والتي اعارت هذه القضية الحيوية اهتماما كبيرا نجاحا عظيما في هذا الاتجاه. ولكن هذه المهمة ما زالت مع كل ذلك المهمة التي يجب ان ننفذها بانتظام. واقترح بهذا الشأن ما يلي:

١- علينا ان نُعنى بتحقيق التضامن بين المثقفين الوطنيين في مختلف القوميات وبين محركي الجماهير والشخصيات القيادية الاخرى بالارتباط الوثيق مع الشعب. علينا ان نجمع هذه الانواع الثلاث من انواع الكادر للعمل سوية في سبيل الشعب وان نطلق العنان لكفاءاتهم ونساعدهم على تحسين أنفسهم.

٢- علينا ان نتبع نظام تدريب هذه الكوادر لنرفع مستواهم الثقافي والسياسي.

٣- يجب ان نوزع العمل بين مدارس التدريب المحلية ومعاهد القوميات في مختلف الاقاليم والمدارس الثانوية والمعاهد العالية ومدارس التدريب الفني توزيعا صحيحا. فتأخذ مدارس التدريب المحلية على عاتقها التدريب الأولي الواسع، وتدريب معاهد القوميات عمالا ومترجمين اكثر تقدما من الناحية السياسية، وتقوم المدارس الثانوية والمعاهد العالية بتدريب المثقفين والمدرسين والاخصائيين، وستوفر مدارس التدريب الفني الفنيين من المستوى الادنى. وتقوم بتأسيس هذه المدارس والمعاهد والدورات الحكومات

الشعبية من مختلف المستويات (بما فيها الحكومات الشعبية في مناطق الحكم الذاتي القومية)، ولجانها المختصة بشؤون القوميات ودوائرها الثقافية والمهنية. ويجب توفير مناهج موجزة في العلوم السياسية والتاريخ . . الخ واعطاء هذه المناهج تدريجيا.

٤- هدفنا هو ضمان مساهمة كوادر الهان في هذا العمل. وقد بان من تجاربنا السابقة ان احد أهم العوامل في تطوير العمل السياسي والاقتصادي والثقافي والتعليمي بين الاقليات القومية هو التعاون والمساعدة المتبادلة بين كوادر الهان وكوادر الاقليات القومية في المنطقة وضروري ان يتخلق كوادر الهان بالضمير الحي في مساعدتهم على تدريب كوادر الاقليات القومية.

## ٧ ـ تعزيز الوحدة بين القوميات

بطرد الدول الامبريالية العدوانية والتطويح بحكم الكومنتانغ الرجعي ونظام الاضطهاد القومي أصبحت الفُرقة بين قومياتنا امرا عتيقا. وكما قلت سابقا في يوم تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية كونت كافة قومياتنا عائلة واحدة كبيرة يعيش كل عضو من اعضائها في تعاون أخوي مع الآخرين جميعا على أساس المساواة والادارة الحرة. وقد شددت كل القوميات هذه العائلة خلال العامين الاخيرين عرى التعاون فيما بينها. واصبحت الآن وحدة لا تتجزأ وهذا موضع سرورنا جميعا.

ان تعزيز الوحدة بين شتى قومياتنا لا تنفصل بتاتا عن تعزيز وتوحيد قطرنا ككل وعن تعزيز الانتصار التاريخي العظيم الذي احرزته شعوب كل قومياتنا على الامبريالزم وعملائه. ان تعزيز الوحدة بين القوميات يحفزها على التعاون المتبادل ويجعل بناء وتطوير القطر كله، وفي الوقت ذاته يسهل التطور السياسي والاقتصادي والثقافي والتعليمي.

وان لم تجتث جميع العقبات عن طريق الوحدة من جذورها تبق مهمة تعزيز الوحدة بين القوميات مهمة بالغة الاهمية. وهذه العقبات هي:

أولا: محاولات العدو – أي الامبريالزم وعملائه – التخريبية لاثارة الخلافات وبذور الكراهية بين قومياتنا. ان كافة قومياتنا المتآخية في مناطق الحدود من الشمال الغربي الى الجنوب الغربي تتعرض بشكل خاص الى هذا الخطر وتجابهه كل يوم. والوسيلة الرئيسية لرد هذه المحاولات التخريبية هي فضح العدو ومعاقبة اعداء الثورة ورفع مستوى الثقافة الوطنية لدى شعبنا (وخاصة التثقيف بالمعنى الوطني لحركة مقاومة العدوان الامريكي ومساعدة كوريا).

ثانيا: بقايا شوفينية القومية السائدة والقومية الضيقة لدى مختلف القوميات. وتجد شوفينية القومية السائدة (وخاصة الهان العظمى) تعبيرا لها بالتمييز القومي ضد الاقليات القومية واحتقارها، وتجاهل وازدراء الاشكال والخصائص القومية لدى الاقليات. (كذلك توجد بقايا شوفينية القومية السائدة لحد ما لدى بعض الاقليات القومية التي تحتل مركز الاغلبية في بعض المناطق.) وتؤدي بقايا شوفينية الهان العظمى الى المغامرة المدمرة في السياسة بينما يصبح الكوادر قسريين ومتغطرسين في أسلوب عملهم محتكرين كل النشاطات باسم الجماهير. وتوجد بقايا القومية الضيقة لحد ما بين الاقليات القومية. وتجد هذه البقايا تعبيرا لها في روح المحافظة وكره الغرباء، والافتقار الى تقدير عظمة الصين وتقدمها. والافتقار الى رؤية وتقدير مستقبل قوميتهم والاكتفاء بالامور كما هي، والعجز عن السير الى أمام والنزوع الى اعاقة تطور قوميتهم. وغالبا ما تتفاعل شوفينية القومية السائدة مع القومية الضيقة ولا تنفصل احدها عن الاخرى. وكيما نتأكد من أي الانعطافين هو الانعطاف الحاسم علينا ان نأخذ بنظر الاعتبار الظروف الملموسة في زمان ومكان معينين.

وأهم اجراء في سبيل ازالة بقايا شوفينية القومية السائدة والقومية الضيقة هي رفع مستوى كافة القوميات الثقافي والوطني والاممي. وفي الوقت ذاته يجب ان يُطلب الى العناصر المتقدمة في القوميات الكبرى وخاصة قومية الهان تَحَمُّل مسؤولية انتقاد الانعطاف نحو شوفينية القومية السائدة بين أفراد قوميتهم. كما يجب ان يُطلب الى كوادر قومية الهان بصورة خاصة بان يكونوا نماذج في أعمالهم. بالاضافة الى ان كوادر الهان العاملة بين الاقليات القومية يجب ان تتحلى بالتصميم على خدمة الاقليات القومية قلبا وروحا عليهم كذلك ان يسلكوا في عملهم على الدوام وفي كل القضايا سلوك التشاور مع العاملين الحكوميين المنحدرين من الاقليات القومية وان يكتسبوا رضاهم وان يعتمدوا عليهم في تنفيذ كافة القرارات. علينا التخلص نهائيا من الاعمال الكيفية ومن احتكار كافة القرارات. علينا التخلص نهائيا من الاعمال الكيفية ومن احتكار كافة المهمات باسم الجماهير تخلصا تاما. هذا جانب من القضية.

ومن جهة ثانية يجب الطلب الى العناصر المتقدمة بين الاقليات القومية تحمل مسؤولية انتقاد شتى الانعطافات تجاه القومية الضيقة بين افراد قومياتهم وتدريبهم على توسيع آفاقهم والترحيب بالتقدم والسعي الى تطوير انفسهم. فاذا ما اعتمد الجانبان هذا التثقيف الذاتي والتطور الذاتي وطوراهما فستمنع وتطهر الانعطافات تجاه شوفينية القومية السائدة والقومية الضيقة في الزمان المناسب والمكان المناسب سواء كانت في أيام ازدهارها أو اضمحلالها.

ثالثا: ما زالت الفرقة قائمة بين بعض الاقليات القومية. واسباب هذه الفرقة عديدة، فمثلا العداء التجاري، وتحريض اعداء الثورة، مكائد الكائدين من بين المراتب العليا اجتماعيا، تصادم المصالح المادية، الخ. فعلى الحكومات الشعبية من المستوى العالي ان تصالح بينها بعد دراسة كافة الظروف دراسة وافية وان تقنع الجانبين المعنيين على انهاء خلافاتهما بوسيلة الانتقاد الذاتي والتنازل المتبادل.

لهذه الاسباب مجتمعة ما تزال مهمة تعزيز الوحدة بين قوميات الصين من أهم الواجبات التي تجابه شعوب كافة القوميات وخاصة جميع الكوادر المنحدرين من الاقليات القومية.

الى الالتفاف حول الرفيق ماوتسي تونغ والحكومة الشعبية المركزية.

عاش وطننا بقومياته العديدة التي تؤلف عائلة كبيرة متعاونة تعاونا اخويا.

عاش الرفيق ماوتسي تونغ قائد جميع قوميات الصين!

# تقرير حول المنهاج العام
# لتطبيق الحكم الذاتي للقوميات[٧]

بقلم اولانغو
نائب رئيس لجنة شؤون القوميات

سيدي الرئيس، سادتي نواب الرئيس والأعضاء:

أود أن أقدم تقريرا مختصرا حول عملية وضع مسودة المنهاج العام لتطبيق الحكم الذاتي المنطقي للقوميات ومحتوياته الأساسية.

منذ تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية والحكومة الشعبية المركزية تقيم بثبات وإصرار الحكم الذاتي المنطقي للقوميات متمسكة بالسياسة تجاه القوميات التي وضعت في المنهاج العام للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني: «يمارس الحكم الذاتي في المناطق التي تتركز فيها الأقليات القومية.»

فتدل الاحصاءات على إقامة ١٣٠ منطقة حكم ذاتي قومية من شتى المستويات حتى تموز من هذا العام (١٩٥٢) تضم أربعة ملايين ونصف المليون انسانا من مختلف القوميات في أرجاء القطر. وستقيم بعض الحكومات الشعبية ذات المستوى العالي كذلك مناطق حكم ذاتي قومية في بقاع كبيرة حيث تتركز الأقليات القومية.

وقد خلقت ظروف جديدة كل الجدة، لم يسبق لها مثل في تاريخ الصين، وفي البقاع التي تقطنها أقليات قومية تتمتع بالحكم الذاتي المنطقي وتمارس حقوقها كسيدة مصائرها. ومناطق الحكم الذاتي تتطور سياسيا واقتصاديا وثقافيا وتعليميا لدرجة محسوسة حسب رغبات القوميات المعنية. وقد تحسنت ظروف الشعب المعاشية. وما زالت تتحسن. ويرتفع مستوى الوعي السياسي، ويرتفع حب الناس لماوتسي تونغ ولوطنهم بتأثير كل الحوادث اليومية هناك، انهم يؤمنون ايمانا عظيما بأن وطنهم عائلة كبيرة متعددة القوميات قائمة على أساس المساوات والتضامن والتعاون الأخويين. ولا تقل شعوب القوميات القاطنة في بقاع لم ينشأ فيها الحكم الذاتي للقوميات لحد الآن أملا وثقة حين تتطلع الى هذا العصر الجديد من تأريخها.

---

[٧] - القيَ هذا التقرير في ٨ آب ١٩٥٢ في الاجتماع الثامن عشر لمجلس وزراء الحكومة الشعبية المركزية.

تدل هذه الظروف على عظم الانجازات الرائعة التي أحرزَت منذ قيام الجمهورية الشعبية الصينية في مجال تطبيق سياستنا تجاه القوميات. وهي تعرض عظمة هذه السياسة التي وضعها الرئيس ماوتسي تونغ والحزب الشيوعي الصيني وسُجِّلت في المنهاج العام للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني. انها سياسة جديرة بأن تحل القضية القومية ضمن حدود الصين حلا صحيحا وأن تُعزز الوحدة والتعاون بين قوميات الصين وتضمن سيرها جنبا إلى جنب قدما نحو حياة سعيدة مرفهة.

عند تطبيق الحكم الذاتي المنطقي شعرنا جميعا بأننا بحاجة إلى قانون ينظم العملية بحيث يمكن أن تتألف مناطق الحكم الذاتي تدريجيا وفق هذا القانون في مناطق الأقليات القومية كما يمكن تنفيذ السياسة تجاه القوميات الموضوعة في المنهاج في المنهاج العام تنفيذا صائبا في كافة مناطق الحكم الذاتي، وقد كان تشريع هذا القانون مفخرة من مفاخر قطرنا. وقد زودتنا إرشادات الرفيق ماوتسي تونغ والحكومة الشعبية المركزية بخصوص شتى المسائل المبدئية الهامة في تطبيق الحكم الذاتي المنطقي للقوميات والخِبَر التي أحرزناها في العمل التطبيقي بالأساس المتين لتشريع هذا القانون.

ولذلك استطاعت لجنة شؤون القوميات التابعة للحكومة الشعبية المركزية وفقا لقرارات المجلس الاداري الحكومي الدعوة إلى اجتماع موسع للجلسة الثانية للجنة في كانون الأول الماضي وكانت بمثابة مؤتمر ممثلي قوميات القطر. وقد لخصت في هذا الاجتماع خِبَر تطبيق الحكم الذاتي المنطقي للقوميات التي أحرزَت في كافة المناطق وأمكن توحيد وجهات النظر حول قضية الحكم الذاتي المنطقي للقوميات مع التأكيد على بعض المسائل الهامة التي تتطلب الانتباه عند تطبيقها. وكان أهم ما أُنجِز في هذا الاجتماع وضع مسودة المنهاج العام لتطبيق الحكم الذاتي المنطقي للقوميات، ولغرض الحصول على أكبر عدد ممكن من الآراء عمم المجلس الاداري الحكومي هذه المسودة على المناطق الادارية الكبرى والأقاليم المعنية . . وفي ٢٢ شباط من هذا العام ناقش المجلس الاداري الحكومي هذه المسودة وأقرها في اجتماعه الاداري الـ ١٢٥. وقد جرت مناقشة عامة للمسودة في ٣ آب في شعبة الشؤون القانونية والسياسية وفي شعبة شؤون القوميات التابعة للجنة القومية الأولى في المجلس الاستشاري السياسي الشعبي الصيني. وهي الآن أمام مجلس الحكومة الشعبية المركزية لدراستها والمصادقة عليها.

وبخصوص المسودة أود التأكيد على النقاط التالية:

١ – ماذا يعني الحكم الذاتي المنطقي للقوميات؟

الحكم الذاتي المنطقي للقوميات هو السياسة الأساسية التي وضعها الرفيق ماوتسي تونغ لحل القضية القومية في الصين بتطبيق النظرية الماركسية اللينينية. انه يعني الحكم الذاتي المنطقي المعمول به ضمن حدود الجمهورية الشعبية الصينية تحت قيادة الحكومة الشعبية المركزية الموحدة. وقد وُضِعَ وفق خطوط المنهاج العام للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني على أساس مناطق تقطنها أقليات قومية، و وفقا لهذا المبدأ والأساس المتين لكل الأقليات القومية التي تعيش محتشدة حق الحكم الذاتي المنطقي، وإقامة مناطق وأجهزة حكم ذاتي وإدارة شؤونها الداخلية بنفسها وفق رغبات الأغلبية العظمى من أفرادها وقادتها المتصلين بالشعب. ويعني الحكم الذاتي المنطقي حق الأقليات القومية في أن تكون سيدة نفسها.

وقد خامرت الشكوك والريب بعض كوادر قومية الهان في بعض المناطق حول تطبيق الحكم الذاتي المنطقي للقوميات لافتقارهم إلى فهم الحكم الذاتي المنطقي للقوميات فهما صحيحا. فقد تساءل البعض مثلا: لماذا نقيم حكما ذاتيا منطقيا بعد أن أزيل الاضطهاد القومي وحلت محله المساواة القومية؟ إذا كنا نؤمن بالتقدم نحو الانسجام الشامل فلماذا نحقق الآن حكما ذاتيا منطقيا للقوميات؟ أولا يؤدي تطبيقه إلى تغذية القومية الضيقة؟ أولا يعيق ذلك تطور مناطق الحكم الذاتي السياسي والاقتصادي والثقافي؟ لم يفهم هؤلاء الكوادر اننا لأجل محق العداء والخلافات بين القوميات العداء المستحكم بعد تاريخ مديد من الاضطهاد القومي محقا تاما وصيانة حق القوميات بالمساواة القومية وَضَعنا موضع التطبيق الحكم الذاتي المنطقي للقوميات. اننا يجب أن نقيم الحكم الذاتي المنطقي للقوميات لاننا نريد أن تسير كافة القوميات قدما جنبا إلى جنب نحو مستقبل تعيش فيه كل البشرية بسلام، لاننا نريد تعجيل وتسريع تطور الأقليات القومية الساكنة في مناطق الحكم الذاتي سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

وهناك من الجهة الثانية بعض الناس بين الأقليات القومية لا يفهمون معنى الحكم الذاتي المنطقي للقوميات. فمثلا يميل البعض إلى التفكير بأن الحكم الذاتي المنطقي معناه الاستقلال والحكم الذاتي دون قيادة الحكومة الشعبية الأعلى. ويعتبر البعض الحكم الذاتي المنطقي مجرد حكم ذاتي بدون ديمقراطية. ويعتقد آخرون أنهم بحصولهم على الحكم الذاتي المنطقي لم تعد لهم أية صلة بقومية الهان. بينما يخاف آخرون من أن كوادر الهان الذين كانوا يساعدونهم في عملهم بحماس واخلاص قد يتركونهم بعد إقامة الحكم الذاتي المنطقي.

لقد قمنا بحملة شرح وتثقيف لتبديد هذه الشكوك والريب والأوهام. وعلينا أن نواصل هذه الحملة.

٢ – مسألة التركيب القومي لمنطقة الحكم الذاتي.

أين يجب ممارسة الحكم الذاتي المنطقي للقوميات؟ يجب ممارسته كما جاء في المنهاج العام في كافة المناطق التي تتركز فيها الأقليات القومية، إذ ليست المناطق الصينية التي تتركز فيها الأقليات القومية واضحة كل الوضوح فتثير قضية التركيب القومي لمناطق الحكم الذاتي مسألة معقدة خطيرة. وبحلها حلا صحيحا يسهل حل مسألة تعين مناطق الحكم الذاتي ومسألة تعيين الوضع الاداري للمناطق.

أي مبدأ يجب أن يوجهنا في قضية التركيب القومي لمناطق الحكم الذاتي؟ تشترط مسودة المنهاج العام باننا نعالج هذه المسألة وفق العلاقات القائمة بين شتى القوميات و وفق الظروف الاقتصادية والعلاقات التاريخية في مناطق تتركز فيها قوميات مختلفة وعلى أساس المساواة القومية والارادة الحرة للقوميات المعنية. في الماضي أكدت بعض المناطق على العلاقات القومية وتجاهلت الظروف الاقتصادية والعلاقات التاريخية، وأكد البعض الآخر على العلاقات التاريخية وتجاهل العلاقات بين القوميات والظروف الاقتصادية، بينما تجاهلت جميع المناطق دون استثناء الظروف الاقتصادية، وهذا موقف خاطيء بالمرة.

فاذا ما درسنا التركيب القومي وفق المباديء المذكورة أعلاه فستكون لدينا في الواقع ثلاثة أنواع من مناطق الحكم الذاتي وهذا ما قد حدث فعلا: (١) مناطق حكم ذاتي قائمة على أساس منطقة تقطنها أقلية قومية واحدة. (٢) مناطق حكم ذاتي قائمة على أساس منطقة تقطنها أقلية قومية واحدة كبيرة وتضم مناطق تقطنها أقليات قومية قليلة العدد نسبيا. (٣) مناطق حكم ذاتي مقامة بالاشتراك على أساس منطقتين أو أكثر تقطنها أقليات قومية مختلفة، ويمكن إقامة هذا النوع الثالث من أنواع الحكومات الذاتية في مناطق تعيش فيها القوميات المختلفة جنبا إلى جنب. وهذا يفيد التعاون المتبادل فيما بينها ويفيد بالتالي تطور كافة القوميات.

هناك جانب مهم آخر لمسألة التركيب القومي لمناطق الحكم الذاتي، ألا وهو مسألة السكان من قومية الهان. تشترط مسودة المنهاج العام بأن لمناطق الحكم الذاتي التي تجاور مناطق تقطنها قومية الهان أن تضم جزءا من مناطق الهان ومدنهم وفقا للمقتضيات السياسية والاقتصادية. وفي ظروف خاصة قد تضم مثل هذه المناطق عددا غفيرا من قومية الهان. وهذا مفيد للتضامن القومي ولتطور مناطق الحكم الذاتي العام.

ولكن ذلك يجب أن يتحقق بموافقة القوميات المعنية خلال مناقشات مشتركة، وهذا العمل يتطلب الصبر والتأني ولا يجب تنفيذه بطريقة سريعة مختصرة أو بطريق قسري.

٣ – أجهزة الحكم الذاتي وحقوق الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي.

جهاز الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي قومية هو حكومة محلية يتوقف وضعها الاداري على مستوى منطقة الحكم الذاتي، ويجب تأليفه وتنظيمه وفق مباديء المركزية الديمقراطية الأساسية ونظام المؤتمرات الشعبية. أما الشكل الملموس الذي يجب أن يتخذه جهاز الحكم الذاتي فيجب فيه احترام رغبات أغلبية الناس في منطقة الحكم الذاتي ورغبات شخصياتهم القائدة المتصلين بالشعب بحيث ينسجم هذا الشكل مع مرحلة التطور الحالية التي تجتازها الأقليات القومية فيفهمونه الناس بسهولة ويقبلونه عن طيب خاطر. يتألف جهاز الحكم الذاتي بالدرجة الرئيسية من بين القومية التي تمارس حق الحكم الذاتي المنطقي في حين يجب أن يضم عددا مناسبا من أفراد القوميات الأخرى القاطنة في منطقة الحكم الذاتي.

تعالج المواد العشر من مسودة المنهاج العام المتعلقة بحقوق الحكم الذاتي في منطقة ما من مناطق الحكم الذاتي مختلف أوجه حياة المنطقة السياسية والاقتصادية والثقافية. تلك هي الحقوق التي يجب أن تتمتع بها منطقة الحكم الذاتي ويجب على الدولة أن تضمنها. انها تنسجم انسجاما تاما مع مطامح شعوب مناطق الحكم الذاتي القومية ومصالح شعبنا في أرجاء القطر كله. فحين تمارس شعوب مناطق الحكم الذاتي هذه الحقوق كاملة وبصورة صحيحة سيزداد حماسها ومُبادَأتها ازديادا هائلا وسيتعزز التضامن القومي وستنفتح أمام هذه المناطق بالنتيجة آفاق واسعة للتطور. فعلى الحكومات الشعبية ذات المستوى العالي أن تصون حقوق الحكم الذاتي وتساعد على تحقيقها. و وفقا لمبدأ المساواة القومية يجب أن تُمارس كافة مناطق الحكم الذاتي القومية هذه الحقوق على حد سواء بصرف النظر عن وضعها الاداري. ومع ذلك يجب أن يكون مدى ممارسة حقوق الحكم الذاتي في منطقة حكم ذاتي متناسبا مع وضعها الاداري.

٤ – العلاقات بين القوميات في مناطق الحكم الذاتي ومبدأ قيادة الحكومات الشعبية ذات المستوى الأعلى.

المساواة القومية هو المبدأ الأساسي الذي يحكم مسودة المنهاج العام فيما يتعلق بالعلاقات بين قوميات مناطق الحكم الذاتي، وإن ممارسة حقوق الحكم الذاتي في كافة مناطق الحكم الذاتي، وتعزيز أجهزة الحكم الذاتي وتطور مناطق الحكم الذاتي

كلها تعتمد على التعاون الودي بين شتى القوميات وعلى إرتفاع مستوى وعيها السياسي واستعدادها التنظيمي على الدوام. ولذلك تعتمد هذه العوامل أيضا على ما إذا كان بمستطاع أجهزة الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي القومية أن تضمن حقوق المساواة القومية للجميع وإذا ما كان بمستطاعها أن تغرس في الشعب شعور الوطنية والأممية.

يجب أن تعير الحكومات الشعبية ذات المستوى العالي اهتماما إلى قيادتها لمناطق الحكم الذاتي القومية، إذ أنها تلعب دورا حاسما في تأليف وتطوير هذه المناطق. وبقدر ما يخص أسلوب القيادة سيترتب على الحكومات الشعبية ذات المستوى العالي أن تقيس قياسا دقيقا خصائص الأقليات القومية وظروفها الملموسة في مرحلة التطور الحالية بحيث تنسجم توجيهاتها وأوامرها نصا وروحا مع المنهاج العام. كما يجب تجنب ممارسة تطبيق خِبَر منطقة واجراءاتها حرفيا على منطقة أخرى وإذا حدث ذلك فيجب تصحيحه حيثما تقتضي الضرورة ذلك.

تلكم هي المسائل التي يتضمنها المنهاج العام لتطبيق الحكم الذاتي المنطقي للقوميات وبلغة سلسة.

في الماضي تعرضت أقليات الصين القومية إلى التمييز الوحشي. ومنذ تأليف الجمهورية الشعبية الصينية وقفت هي أيضا على اقدامها وتحررت وفي رأيي أن اقرار وثيقة كالمنهاج العام لتطبيق الحكم الذاتي المنطقي للقوميات ذات الأهمية التاريخية العظمى وتشريعها سيبشر بمستقبل لامع زاهر تعم السعادة فيه شعوب كافة القوميات. كل الأقليات القومية في أرجاء القطر ستسر بهذا الحدث العظيم وتعبر عن شكرها المتعاظم للحكومة الشعبية المركزية والرفيق ماوتسي تونغ.

وأنا في انتظار أوامركم بعد دراسة ومناقشة تقريري.

# ثلاثة أعوام من العمل المظفر
# بين قوميات الصين

بقلم ليو كي پنج
نائب رئيس لجنة شؤون القوميات

أعطى تطبيق سياسة الرئيس ماوتسي تونغ تجاه القوميات منذ تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية نتائج باهرة. لقد ارتفع الوعي السياسي وازدهرت الوطنية لدى شعوب كافة القوميات. وقد تحسنت العلاقات الأخوية القائمة على أساس المساواة والوحدة والصداقة والتعاون تحسنا عظيما. والآن وقد اتحدت جميع القوميات في عائلة كبيرة في وطننا فقد تطورت سياسيا واقتصاديا وثقافيا إلى مدى لم يكن بلوغه قبلا. ويوما بعد يوم تتحسن حياتهم المعاشية بأطراد.

فقبل كل شيء تحققت الحقوق المتساوية لكل القوميات، ونُفِذت سياسة الحكم الذاتي المنطقي للقوميات. وفي ٩ آب من هذا العام شرَّعَت الحكومة الشعبية المركزية المنهاج العام للجمهورية الشعبية الصينية لتطبيق الحكم الذاتي للقوميات المنهاج الذي يلخص الخِبَر التي أحرزناها في الأعوام المنصرمة الثلاث في تنفيذ هذه السياسة. حتى نهاية حزيران ١٩٥٢ تألفت ١٣٠ منطقة حكم ذاتي. منها ما هو من مستوى المنطقة الخاصة أو اللواء ومنها ما هو من مستوى القضاء أو الهسيانغ. وقد إدخلت مناطق الحكم الذاتي حتى إلى مناطق تقطنها أقليات قومية قليلة العدد نوعا ما مثل الوتشان في منغوليا الداخلية وپاوان في شمال غربي الصين. وقد أدى تطبيق هذه السياسة إلى تقوية الوحدة بين كافة القوميات واثار مُبادأتهم الوطنية ودفع العمل في شتى الميادين خطوة إلى أمام في كل منطقة وبذلك حقق تغيرات سريعة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية.

ولكي يصون المجلس الاداري الحكومي حق الأقليات «المختلطة»، أي المناطق التي يعيش فيها قوميات مختلفة، بالمساواة القومية شرَّعَ قرارات حول تدابير تأليف الحكومات الائتلافية الديمقراطية للقوميات. وقد تألف من هذه الحكومات الائتلافية حتى نهاية حزيران ١٩٥٢ أكثر من ٢٠٠ حكومة. وفي هذا النظام تساهم كافة القوميات في المناطق المختلفة في ممارسة أجهزة الدولة المحلية عن طريق إرسال

ممثليهم باعداد مناسبة. وقد لبت هذه التدابير مطلب المساهمة في سلطة الدولة مما أدى إلى تعزيز الوحدة بين قومياتنا.

وتوجد بعض الأقليات القومية مبعثرة بين الهان أو قوميات أخرى. وقرارات صيانة حق الأقليات القومية المبعثرة بالمساواة القومية الذي شرعه المجلس الاداري الحكومي يضمن لهؤلاء الناس تمتعهم بنفس حقوق وحريات شعب الهان أو أي قومية أخرى تؤلف أغلبية سكان تلك المنطقة. وهذه القرارات تمنع الاهانات والتمييز الذي كانت تتعرض لها هذه الأقليات القومية المبعثرة.

لقد كانت صيانة الحكومة الشعبية المركزية لحقوق كافة القوميات بالمساواة السياسية من الفعالية بحيث جعلت شعوب الأقليات القومية في ارجاء القطر أفرادا ملتحمين بشبكة العائلة الكبيرة التي تضم الجمهورية الشعبية الصينية فهي تبدي حماسا واندفاعا عجيبين في الدفاع عن بلادهم وبنائها وخلق حياة سعيدة مرفهة.

ثانيا: دربت في جميع أنحاء القطر كوادر من الأقليات القومية وباعداد غفيرة، وكلما تقدم العمل بين القوميات وتطورت مشاريع البناء إزدادت الحاجة الى كوادر من الأقليات القومية وأصبحت أكثر ضرورة والحاحا. وقد عمد المجلس الاداري الحكومي منذ تشرين الثاني ١٩٥٠ إلى تشريع مناهج تجريبية لتدريب كوادر من مختلف الأقليات القومية ولاقامة معهد مركزي للقوميات بغية معالجة هذا الوضع. وخلال السنوات الثلاث الماضية استخدمت الحكومات المحلية على نطاق واسع كوادر من الأقليات القومية ورفعتهم الى مراكز مسؤولة. كذلك أقامت شتى الدورات التدريبية والمدارس لكوادر الأقليات القومية.

وأنشيء المعهد المركزي للقوميات في بكين وانشئت له ثمان فروع في شمال غربي الصين وجنوبها الغربي وغربها. ويؤم هذا المعهد طلاب من جميع قوميات الصين. ويمثل خريجوا هذا المعهد وفروعه اليوم ما يزيد على ستين قومية.

وكذلك يمنح طلاب الأقليات القومية الأفضلية في دخول المدارس الثانوية والمعاهد الثقافية العالية كتشجيع ومساعدة لهم على تحصيل الثقافة العامة والعالية. وقد انخرط بالفعل عدد لا بأس به خلال السنوات الثلاث الماضية.

وإلى جانب تدريب كوادر الأقليات القومية تُرسِل الحكومات الشعبية من مختلف المستويات كوادر من قومية الهان للعمل في مناطق الأقليات حيثما تجد ضرورة لذلك. وقد استطاعت هذه الكوادر بصورة عامة العمل بالتعاون الوثيق مع كوادر الأقليات القومية وكذلك مع الجماهير، انهم يقدمون للناس خدمة طيبة ويساهمون مساهمة جبارة في تطوير شتى الفعاليات.

ثالثا: تطورت التجارة في مناطق الأقليات القومية تطورا هائلا، وانتعش الانتاج الزراعي والحيواني وأتسع. وأقامت الحكومات الشعبية أجهزة تجارة حكومية، بقدر ما تسمح به الظروف المحلية وانشأت وكالات تجارية لدوائر البيع بالمفرد التابعة للشركات التجارية الحكومية، ومحطات الشراء و وكالات البيع التي تلتزم البضائع من انتاج الأقليات القومية. ويقوم عدد كبير من الوحدات المتحركة بجلب البضائع المصنوعة في هذه المناطق. وتشتري هذه الوكالات الحكومية منتجات مناطق الأقليات القومية بكميات وفيرة وعلى الأغلب بأسعار متهاودة معقولة. ولذلك تغيرت نسبة التبادل بين المنتجات المحلية والبضائع المصنوعة الخارجية تغيرا جذريا. ففي منطقة مياد ذات الحكم الذاتي في غربي اقليم هيونان كان ١٠٠ كاتي[٨] من العفص يبادل قبل التحرير بـ ٨ , ٢٢ كاتي من ملح الطعام فقط. أما الآن فتبادل نفس الكمية من العفص بـ ٨ , ٧٦ كاتي من الملح. خذوا اقليم سينكيانغ مثلا آخر، كان ١٧٩٤ كاتي من الحنطة أو ١١٩ كاتي من الصوف أيام ما قبل التحرير يبادل بطول واحد من القماش القطني بينما لم يكلف طول القطن في النصف الأول من ١٩٥٢ سوى ٢٣٧ كاتي من الحنطة أو ٣٢ كاتي من الصوف.

وما زال حجم العمل الذي تنجزه أجهزة التجارة الحكومية في مناطق الأقليات القومية في اتساع. فتدل الاحصاءات الاولية التي وفرتها شعبة شركة الصين للمنتجات الحيوانية شعبة شمال شرقي الصين على أن أجهزة التجارة اشترت في أربعة أقاليم فقط هي شنغهاي، وننجسيا، وكانسو وشانسي أكثر من ٤٨٦٠٠٠٠ كاتي من الصوت خلال النصف الاول من عام ١٩٥٢ بزيادة ٣٧ , ٦٠% من نفس الفترة في العام الماضي.

وتقوم الشركات التجارية الحكومية عند توسيع أعمالها في مناطق الأقليات القومية بعمل تنظيمي أيضا وزيادة انتاج بضائع خاصة محلية كما انها تساعد شعوب الأقليات القومية على تحسين نوعية منتجاتها واستخدام نماذج عامة لهذا الغرض. وبذلك تسهل تطوير منتجات محلية خاصة وتضمن لها أسواقا أوسع. فمثلا، كان ٧٥ إلى ٨٥% فقط من الصوف المغزول المصدر من سينكيانغ في العام الماضي يتفق مع المواصفات العالمية بينما كانت الارسالية الأولى من منغوليا وكوشي لهذا العام أكثر من أن تلبي هذه المواصفات. وسابقا لم يكن يصدر من مناطق الأقليات القومية في جنوب شرق الصين سوى ٢٣ نوعا من المنتجات المحلية الخاصة، بينما ارتفع هذا الرقم الآن إلى ما يزيد على ١٥٠.

---

[٨] - كاتي واحد يعادل نصف كيلوغرام.

ولكي تُسد الحاجة الى التجارة في مناطق الأقليات القومية تُشَجِّع[٩] أجهزة التجارة الحكومية في مختلف أنحاء القطر وتقود التجار الفرديين[١٠] للمتاجرة في هذه المناطق. وكذلك تقدم المساعدات إلى شعوب الأقليات القومية من أجل تطوير تجارتها بأبقاء الأسواق القائمة وانعاش الأسواق التي لم تتح لها فرصة الاستمرار بالعمل.

وقد تطورت الجمعيات التعاونية تطورا واسعا في منطقة منغوليا الداخلية ذات الحكم الذاتي بقيادة ومساعدة الاقتصاد الحكومي.

ويجري الآن تبادل هائل في البضائع بين مناطق الأقليات القومية وأجزاء القطر الأخرى. فمن لاسا في التبت يجلب التجار الأعشاب الطبية والمسك والقماش الصوفي المنسوج من شعر الباك وغيرها من المنتجات المحلية إلى مناطق نائية جدا كاقليمي ليشيانغ وهونان في الجنوب الغربي وهسياو (لابرانج) في اقليم كانسو في الشمال الغربي. واليوم تباع أواني الألمنيوم من شنغهاي والاواني الخزفية من كيانجسي ومنحوتات العاج من كانتون في أسواق لابرانج بينما يمكن الحصول على البطيخ المجفف من هامي والمواد الصمغية من سينكيانغ في أسواق شنغهاي وكانتون.

ولكي تعين الحكومات الشعبية الاقليات القومية على تطوير وانعاش انتاجها الزراعي تساعدهم على اصلاح الاراضي البور في مناطقهم لتوسيع الاراضي المزروعة. وقد اجريت الاصلاحات ونفذت مشاريع حفظ المياه لمنع الفيضانات والجفاف، ويعتنى اعتناء خاص بتحسين نوعية التربة وتزداد الزراعة الكثيفة زيادة مطردة، وتُقدَّم التوجيهات الفنية لرفع معدل انتاج الهكتار. ويُمنح الناس قروضا عند الطواريء وحين يوجد عجز في الرأسمال المطلوب للانتاج. وكنتيجة لكل ذلك ارتفع الانتاج الزراعي في مناطق الاقليات القومية ارتفاعا هائلا، فقد ارتفع معدل انتاج الهكتار من ١٠% إلى ١٠٠% وبلغ في بعض المحلات ثلاث أو أربعة أضعاف ما كان عليه سابقا. وفي بعض مناطق الاقليات القومية أنشأت الحكومة الشعبية مزارع حكومية تقوم بتوجيه الفلاحين إلى أساليب الزراعة المتقدمة. وقد وضع شعب منطقة التبت ذات الحكم الذاتي في سيكانغ بأرشاد المزرعة الحكومية خطة لزيادة انتاج الحبوب بمقدار ٢٠٠٠ طنا خلال ١٩٥٢.

---

٩ - التشديد باللون الاحمر من الناسخ الالكتروني. – ملاحظة الصوت الشيوعي.

١٠ - التشديد باللون الاحمر / الخط السفلي من الناسخ الالكتروني. – ملاحظة الصوت الشيوعي.

كذلك بُذِلت الجهود الكبيرة لتطوير تربية الدواجن في مناطق الاقليات القومية. فقد سعت الحكومة الشعبية إلى ضمان الاستغلال المعقول للمراعي بين مختلف القوميات والعشائر وزودت الرعاة بالقروض من أجل اختزان العلف لموسم الشتاء. وقد دُفِعَ الرعاة إلى اصلاح وبناء الاصطبلات وحضائر الماشية وتحسين أساليب التغذية والوقاية من الامراض الحيوانية ومعالجتها. وفي المناطق الفقيرة بالماء والعشب دُفِعَ الرعاة إلى زراعة وتحسين المراعي وعلى حفر الآبار. كما أدخِلَ أسلوب التلقيح الاصطناعي للماشية واتُّخِذَت الخطوات لتحسين النسل في بعض المناطق الرئيسية. ففي شمالي غرب الصين ومنطقة منغوليا الداخلية ذات الحكم الذاتي حيث تحتل تربية الدواجن مركزا مرموقا في الاقتصاد اتسعت قطعان الماشية اتساعا عظيما، ففي منطقة منغوليا الداخلية، ذات الحكم الذاتي مثلا يبلغ عدد رؤوس الماشية ضعفي عددها في ١٩٤٥، عام التحرير، تقريبا.

كذلك شجعت المساعي الانتاجية الاخرى كالحرف والتشجير والحرف الثانوية تشجيعا بالغا. ففي بعض المناطق كمنطقة منغوليا الداخلية ذات الحكم الذاتي وسينكيانج بدأ تطور الصناعة الحديثة.

وكانت سياسة الحكومة فيما يتعلق بإجراء الاصلاحات الاجتماعية سياسة تقدم متواصل تحت رقابة وحذر دائمين. فلا تجري الاصلاحات إلا بعد تحسس رغبات أغلبية الشعب وقادته المتصلين بالجماهير[11]. وهي تُنَفَذ على الاغلب على أيدي من قبل شعب الاقلية للقومية ذاتها. فبهذه الطريقة اضطر الاقطاعيون إلى تخفيض ريع الارض والاجارات واعادة موارد ريع الارض الى العمل في كثير من المناطق الزراعية. وقد أدخِلَ الاصلاح الزراعي الى بعض المحلات. وفي مناطق الرعي حيث يسود أسلوب الانتاج الرأسمالي في تربية الدواجن واتجهت السياسة الى مراعاة فائدة كل من المالك والاجير. وتُتَخَذ الخطوات في الوقت ذاته لازالة امتيازات الملاكين الاقطاعية ولاثارة حماس الناس لزيادة الانتاج من أجل تطوير تربية الدواجن.

رابعا: كذلك ازدادت النشاطات الثقافية والتعليمية والصحة العامة.

ففي الماضي كان المرض هو السبب في نسبة عالية جدا من وفيات العديد من الاقليات القومية. لذلك كانت الوقاية والعلاج من أكثر حاجاتهم الحاحا.

وكيما تلبي الحكومة الشعبية المركزية هذه الحاجة الملحة بدأت بالخدمات الصحية على نطاق واسع جدا. وقد بلغت الاعانات المخصصة لهذا الغرض في

---

[11] - التشديد باللون الاحمر من الناسخ الالكتروني. – ملاحظة الصوت الشيوعي.

أوقات مختلفة مبلغ ١٠٩٢٠٠ مليون يوان. وفي أوائل عام ١٩٥٢ أنشئت ١٨٧ مركزا صحي وعيادة أو أعيدت للعمل في ألوية تتركز فيها أقليات قومية. كذلك انشيء العديد من مثل هذه المراكز والعيادات في الوية تعيش فيها شتى القوميات.

وبغية تحسين العمل الصحي أرسلت وزارة الصحة العامة ومنظمات الصحة العامة في مختلف المحلات أكثر من ٥٠ فرقة الى الشمال الغربي والجنوب الغربي وجنوب الصين ومنغوليا الداخلية ذات الحكم الذاتي لتقديم المعالجة الطبية مجانا للمرضى في مناطق الاقليات القومية. كذلك قدم موظفو الصحة في جيش التحرير الشعبي مساعداتهم بكل حماس وبعد تحرير التبت سلميا، أرسلت وزارة الصحة العامة حالا الى هناك وحدات طبية وخصصت آلاف ملايين[١٢] يوان لتمويل الخدمات الصحية بين شعب التبت. والآن تنتقل الفرق الصحية والخدمات الطبية المتحركة بين كافة المناطق التي تسكنها الاقليات القومية رغم شتى الصعوبات. فهي تتغلغل عميقا في المراعي الى أبعد الحدود لتعالج المرضى وتنقذ المشرفين على الموت. وتُلاقي هذه الخدمات أحر الترحيب من شعوب الاقليات القومية في تلك المناطق. وبالاضافة الى معالجة الحالات المرضية الموجودة تقوم الفرق أيضا بالدعاية الصحية وتتطور بصورة خاصة خدمات العناية بالام والطفل.

وبما أن الأوبئة كانت تتفش في مناطق الاقليات القومية فقد ركزت الحكومة الشعبية تركيزا خاصا على منع الأمراض الوبائية ناهيكم عن معالجتها. وعلى هذا أقيمت في منغوليا الداخلية ذات الحكم الذاتي محطات عديدة للوقاية من الطاعون ومعالجته. كما أقيمت مراكز للوقاية من الأمراض الزهرية ومعالجتها في منغوليا الداخلية ذات الحكم الذاتي وفي منطقة سيكانغ وفي مناطق التبت ذات الحكم الذاتي. وأقيمت محطات الوقاية من الملاريا ومعالجتها في اقليمي بونيان وكويجوف. وقد أعطى هذا الأسلوب في الوقاية والعلاج في مناطق حساسة ثمارا هامة جدا. فمثلا، في منغوليا الداخلية ذات الحكم الذاتي حيث كان الطاعون سائدا في الماضي قد مُحِقَ تقريبا. كما عولج ما يقارب من ٧٠% من اصابات السفلس. وبناء على احصاء أجري في جين پارهو بانار[١٣] من كانون ثاني إلى أيار ١٩٥١ إزداد معدل الولادات بمقدار ٧٩% عن معدل نفس الفترة من عام ١٩٥٠.

كذلك تلقت الأقليات القومية المساعدات في تطورها التعليمي. وقد أحرَزَت بعض المناطق تقدما حسنا. ففي الشمال الشرقي مثلا، يؤم المدارس ٩٢% من الأطفال في

---

١٢ - نسخنا هذا الرقم كما ورد في النسخة الورقية من دون ان نستطيع ان نحكم هل هناك خطأ في التعبير او خطأ في الرقم او لا. – ملاحظة الصوت الشيوعي.

١٣ - وحدة ادارية تقابل اللواء.

سن الدراسة من قومية كوريا. وفي بعض المناطق إزداد عدد المدارس إزديادا كبيرا. ففي منطقة منغوليا الداخلية ذات الحكم الذاتي مثلا، يوجد الآن ما يزيد على ثلاثة أضعاف أكبر عدد من المدارس الابتدائية بلغته خلال الاحتلال الياباني. وبعض القوميات أمثال قومية الن شون حيث لم تكن هناك مدارس بالمرة تمتلك اليوم مدارسها. وفي منطقتي سينكيانغ وبيبان كوريا ذات الحكم الذاتي لا توجد المدارس الابتدائية والثانوية وحسب بل توجد أيضا المعاهد الثقافية العالية. وطوِّرَت حركة مدرسة الشتاء على نطاق واسع في منطقة منغوليا الداخلية وسيكنانغ ذات الحكم الذاتي.

ويعار اهتمام بالغ الآن الى تطوير لغات الأقليات القومية. فقد الَّفَت لجنة شؤون الثقافة والتعليم التابعة للمجلس الاداري الحكومي لجنة خاصة لدراسة اللغات المكتوبة والمنطوقة للاقليات القومية ولتنظيم وتوجيه البحوث في هذا المضمار. وستساعد هذه اللجنة على وضع لغات مكتوبة للقوميات التي لم تكن لها لغات مكتوبة وتحسين لغات الأقليات الأخرى المكتوبة الموجودة، وكانت البداية خلق لغة لقومية يي من اقليم سيكانغ. والحكومة المركزية بدورها تستفيد من الظروف الملائمة القائمة الى اقصى حد للنشر بلغات الأقليات القومية.

فقد نشرت لجنة شؤون القوميات نحو ٧٠٠٠٠ نسخة من الكتب والمجلات في اللغات المنغولية والتبتية والابجهورية. كذلك أحرز بعض التقدم في تطوير الصحف والنشرات المحلية في لغات الأقليات. اذ تقرأ أقسام واسعة من شعوب منغوليا والتبت وابجهور وكازاخ وكوريا الأدبيات الماركسية اللينينية الكلاسيكية ومؤلفات ماوتسي تونغ و وثائق الحكومة الشعبية المركزية والكتب العلمية والتكنيكية والمؤلفات الأدبية. وفي اقليم سيكيانغ صدرت مؤلفات ماوتسي تونغ المختارة بلغتي الكازاخ والابجهور.

كذلك تُشَجَّع الاذاعات والافلام بلغات الأقليات القومية. ويقوم الأدباء والفنانون على ضوء مباديء الأدب والفن التي أعلنها الرئيس ماوتسي تونغ بدراسة واحياء خير التقاليد الفنية بين الأقليات القومية الصينية التي عرفت بحبها للموسيقى والرقص.

وتُحتَرَم عادات الأقليات القومية ومعتقداتها الدينية أحتراما تاما. فالمؤتمر التحضيري للمجتمع الإسلامي الصيني المعقود في بكين في تموز ١٩٥٢ وحضره

مسلموا عشر قوميات لأنصع دليل على حرية الدين التي تتمتع بها الأقليات القومية[١٤].

خامسا: نظمت الحكومة الشعبية المركزية زيارات منظمة للأقليات القومية بينما جاء ممثلو الأقليات القومية الى بكين ومحلات أخرى.

فقد أرسلت الحكومة الشعبية المركزية لحد الآن أربع فرق الى مناطق الأقليات القومية في الجنوب الغربي والشمال الغربي والغرب والشمال الشرقي ومنطقة منغوليا الداخلية ذات الاستقلال الذاتي. وكانت رسالة كل فرقة هي أن تتعرف على ظروف المنطقة المعنية وتحسن العلاقات الأخوية عن طريق هذه الزيارات الشخصية. وقامت الحكومات الشعبية المحلية بمثل هذه الزيارات للأقليات القومية في المناطق الواقعة ضمن نفوذها. وفي الوقت ذاته أرسلت مختلف الأقليات القومية وفودها الى بكين لتقدم تحياتها الى الرئيس ماوتسي تونغ والحكومة الشعبية المركزية ولتقوم بدراسة شخصية لمشاريع الانشاء العملاقة في البلاد. وكان لهذه الزيارات المتبادلة أثرها البالغ في تقوية الوحدة بين القوميات ورفع الوعي الوطني لشعوب الأقليات القومية.

۞ ۞ ۞

هذا عرض مقتضب للعمل الذي جرى بين قوميات الصين خلال السنوات المنصرمة الثلاث منذ تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية.

فالأقليات القومية الصينية شأنها شأن قومية الهان التي تقف معها الآن على قدم المساواة وتتمتع معها بحقوق متساوية تساهم بحماس منقطع النظير في كافة مشاريع البناء والتطور، وجدير بالذكر هنا أن صفوف المتطوعين الصينيين في حركتنا العظمى لمقاومة العدوان ومساعدة كوريا قد ازدحمت بالعديد من أبناء الأقليات القومية، كما ساهمت كافة الأقليات القومية بحماس في الحملة الوطنية من أجل زيادة الانتاج والهدايا لمتطوعي الشعب الصيني. كذلك وقعَت الأقليات القومية نداء استوكهولم ودعوة الدول الخمس الكبرى الى عقد معاهدة السلام، كما شجعت اعادة تسليح اليابان من قبل الولايات المتحدة.

واحتجت ضد حرب الجراثيم التي تشنها الولايات المتحدة وأظهرت قوة هائلة وحماسا عظيما في كل هذه الحملات للدفاع عن السلام العالمي، وتضمر الأقليات القومية الصينية كرها عميقا للمعتدين وعلى رأسهم الامبريالزم الامريكي، ولكنهم يؤيدون الصداقة العميقة لكافة الشعوب المحبة للسلام في العالم.

هذه كلها انجازات تشهد على حقيقة أن صواب قيادة الرئيس ماوتسي تونغ والحزب الشيوعي الصيني والحكومة الشعبية المركزية تثير الحماس الوطني وترفع الوعي السياسي لدى مختلف

---

[١٤] - التشديد باللون الاحمر من الناسخ الالكتروني. – ملاحظة الصوت الشيوعي.

الأقليات القومية في الصين لدرجة كبيرة وكذلك تشهد أن قطرنا بفضل تضامن كافة القوميات أقوى اليوم من أي وقت مضى.

٢ أيار ١٩٥٩